

الفصل الثاني

عُقُودُ التِّجَارَةِ

عقد البيع — عقد الربحة — عقد السلم — العقود
الآجلة — تجارة النقود — عقد التقسيط — عقد الاستصناع —
عقد المزارعة — عقد المضاربة — عقد الرهن — عقد ائجالة —
الحوالة — الوكالة — الكفالة — عقود التأمين •

لا بد للحياة من ضوابط تحدد علاقة الفرد مع نفسه ومع الناس
وتضمن لهذه الحدود ألا تنتهك وألا يتعدى عليها وأن يحفظ لها
احترامها وهيبتها •

والعقود هي ضوابط الحياة وسيان أن تكون هي العقود المكتوبة
أو المتعارف عليها بين الناس والتي تحدد العلاقات بينهم وتنظم
معاملاتهم كما في عقد الدين أو عهد الله على الناس أن يقيموا شعائره
ويحفظوا ما أحل لهم ويحرموا ما حرم عليهم •

والاسلام يقدر العهود والعقود ويأمر أتباعه باحترامها وتقديسها
فيما بينهم ومع غير المسلمين فيقول تعالى في أول سورة المائدة :
« يا أيها الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ » (١) ••• ويقول : « وَأَوْفُوا بِأَعْهَدِكُمْ
أَنْ عَاهَدْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَقَدْ مَنََّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَبِالْحَقِّ عَاهَدْتُمُ النَّاسَ
عَلَىٰ أَنْ يَكْفُرُوا بِاللَّهِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ » (٢) كما يقول الرسول عليه الصلاة والسلام :
« المسلمون عند شروطهم الا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً » ويقول :
« لا أمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له » •

بل ان نظرة الاسلام الى العقود والعهود تمتد الى ما هو أسمى وأبعد من ذلك بكثير وتلقت الانسان الى معانى سامية عظيمة تليق بانسانيته • ذلك أن نظرة الاسلام الى الانسان نظرة تقدير وتكريم تلزمه بأن يتسامى بنفسه ويجتهد للارتفاع بها الى تلك المنزلة التى خصه بها خالقه وشرفه فقال تعالى : « **واذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم** » (٢) : أى أن الله أجرى عهدا بينه وبين الانسان من بدء الخليفة وشرفه بأن أهله للتعاقد مع خالقه وأوجد له الذمة أى الأهلية لما له وما عليه وحمله الأمانة التبرى دون سائر مخلوقاته ،

والاسلام فى كل تشريعاته يرى أن العبرة دائما بالوجدان اليقظ والضمير الحى ويربط وجود الانسان على الأرض بخالقه الذى يرعى الانسان ، كما يجب على الانسان أن يرقبه ويسعى لاحكام الصلة بينه وبينه (٤) •

ومع ذلك فقد أتى الاسلام بتشريع فى العقود محكم الدقات متين البنيان سبق فى كثير من مناحيه التشريعات المدنية الحديثة بقرون عديدة كما يختلف عنها فى نواحى من أهمها :

١ — أن العقد فى الإسلام نوع من التصرفات فهو يوشك أن يكون أداة شرطية لادخال المتعاقد فى نظام متكامل ، بينما العقد فى القانون الوضعى تصرف ذاتى يخضع خضوعا شبه كامل لسلطان الارادة ، وهذه الملاحظة القيمة أوردتها استاذنا المرحوم محمد أبو زهرة •

٢ — أن العقد فى الإسلام يوشك أن يكون التزاما بين الانسان وربيه فمن يلتزم يلتزم لله ومن يتعاقد يتعاقد مع الله • وان كان ينفذه للطرف الآخر • ولذلك فهو يرقب الله تعالى فى سبب التعاقد وفى حسن الوفاء وحسن القضاء •

٣ — أن العقد يقوم على اعتبارات موضوعية مجردة تعتمد على

(٢) الاعراف : ١٧٢ .

(٤) نظرية الاسلام الاقتصادية ، للمؤلف ، ص ٩٥ ، ٩٦ .

الارادة الظاهرة ، مما يجعله حصينا من الاعتبارات والدفع الذاتية التي تهدده على الوجه الذى يتضح فى نظم المعاملات الوضعية .
٤ — أن حرية الاشتراط مقيدة فى الشريعة الاسلامية بما يمنح فرص الاستغلال (٥) .

وقد حدد الفقهاء العقود التى تكفى للعمل فى عصور الاجتهاد الاسلامى ومن الممكن استحداث عقود جديدة فى اطار الأحكام والمقاصد الشرعية لتوافق احتياجات كل عصر .
والعقد لغويا « الربط والتوثيق والجمع بين شيئين » ، ومعناه شرعا هو الربط بين ايجاب البائع مثلا وقبول المشتري تملك سلعة يدفع ثمنها للبائع .

وقد قرر الاسلام مبدأ الكتابة فى العقود فيقول تعالى :
« يا أيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه ، وليكتب بينكم كاتب بالعدل ، ولا ياب كاتب أن يكتب كما علمه الله ، فليكتب وليملل الذى عليه الحق ولينق الله ربه ولا يبئس منه شيئا ، فان كان الذى عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو فليمل وليه بالعدل ، واستشهدوا شهيدين من رجالكم ، فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل احدهما فتذكر احدهما الأخرى ، ولا ياب الشهداء اذا ما دعوا ، ولا تساموا أن تكتبوه صفرا أو كبيرا الى أجله ، ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا ، الا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم فليس عليكم جناح ألا تكتبوها ، وأشهدوا اذا تباعتم ، ولا يضار كاتب ولا شهيد ، وان تفطوا فإنه فسوق بكم ، واتقوا الله ، ويعلمكم الله ، والله بكل شئ عليم » (٦) .

وهنا يخشع المرء اجلالا أمام اعجاز القرآن فى دقة هذا التشريع

(٥) صحيح البخارى المفسر ، لمصطفى كمال وصفى ، ج ٢ ص ١١ .

(٦) البقرة : ٢٨٢ .

•• انه يرسم الخطوط الرئيسية لعقد الدين وهو يعلم أن المدين دائما هو الطرف الضعيف فى العقد ، ويعلم الخالق جل وعلا أن عقود الدين عادة ما تكون من النوع المعروف اليوم باسم « عقود الاذعان » التى تحمل شبهة الاكراه أو الخضوع لحكم الظروف فيعطى المدين حقوقا تظمنه على ما يكتب وعلى مركزه فى العقد وتقيه شر الاذعان ويستجيش الضمير الانسانى ليتقى الله فى تصرفاته وليرقبه فيما يفعل ، ويكلف طرفا ثالثا ل يكتب بتكليف من الله الذى علمه ليظمن طرفا العقد •

وها هى شروط العقد كما وردت فى الآية الكريمة :

- ١ — أن يكون مكتوبا •
- ٢ — أن يكتب كاتب بالعدل •
- ٣ — أن يحدد الأجل •
- ٤ — أن يحدد الدين •
- ٥ — أن يمل الذى عليه الحق — المدين — وفى هذا :
- ٦ — الاعتراف بالدين وشروطه والقراضى •
- ٧ — أن يمل ولى الأمر — اذا كان المدين سفيفا أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل — وأن يرمى العدل فلا يتهاون مثلا لأن المدين على سواه •
- ٨ — أن يشهد شهيدان من الرجال أو رجل وامرأتان •

كل هذه الشروط حرص الاسلام على توافرها وشدد على ركن الكتابة : « ولا تساموا أن تكتبوه صغيراً أو كبيراً الى أجله » مبينا سبب هذا التشديد بأنه ادعى الى الاطمئنان ورفع الريبة •

كما جعل الشهادة من أركان العقد ودعا اليها وفرض واجب حماية الشاهد : « ولا يضار كاتب ولا شهيد ، وان تفاعلوا فانه فسوق بكم » •

كما أوجب أن يكون محل العقد — أى الشئ المتعاقد عليه — قابلا للتعاقد شرعا فاذا كان محل العقد لا يعتبر مالا فى نظر الشارع كالحم الميتة أو استئجار شخص للسرقة فان العقد لا يترتب عليه أثره فى

شيء وهو نفس ما جاء بالمادة ١٣٥ من القانون المدنى المصرى التى تنص على أنه « اذا كان محل الالتزام مخالفا للنظام العام أو الآداب كان العقد باطلا فلا يجوز أن يكون الشيء المخالف للنظام العام أو الآداب محلا للالتزام ويستتبع ذلك أنه لا يجوز الاتفاق على ما يخالف النظام العام والآداب (٧) .

واشترط فقهاء المسلمين فيما يكون محل عقد شرعا :

- ١ — أن يكون موجودا وقت العقد .
- ٢ — أن يكون متعينا خائيا من كل غرر يؤدي الى تنازع بين المتعاقدين .
- ٣ — أن يكون قابلا لأثر العقد ومقتضاه .
- ٤ — أن يمكن تسليمه (٨) .

فلا يجوز بيع ما ليس عندك حتى لا تترتب على ذلك جهالة تفضى الى منازعة ، ولقد قال رسول الله ﷺ : « لا تبع ما ليس عندك » . . . كما لا يجوز البيع قبل ظهور الزرع أو الثمر لقوله ﷺ : « رأيت اذا منع الله الثمرة بم يستحل أحدكم مال صاحبه » ؟

كما اشترط الفقهاء الرضا والاختيار بين المتعاقدين وسند ذلك ما روى عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « اذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا وكنا جميعا أو يخير أحدهما الآخر ، فان خير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع وان تفرقا بعد أن تبايعا ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع » .

ومعنى ذلك أن يكون لكل طرف فى العقد حق الفسخ ما دام فى المجلس وهو ما يسمى بخيار المجلس (٩) .

ويؤيد ضرورة التراضى فى العقود أيضا قوله تعالى فى سورة

(٧) الفقه الاسلامى ، لمحمد سلام مذكور ، ج ١ ص ٢٥٤ .

(٨) المرجع السابق ص ٣١٢ .

(٩) مختصر احكام المعاملات ، لعلى الخفيف ، ص ١٣٥ .

النساء: « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ، الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » (١٠) وقول الرسول عليه السلام : « انما البيع عن تراض » وقوله : « لا يفترق بيعان الا عن رضا » •

لكن هناك أحوال ذكرها الشرع تبيح أن يمتد زمن الخيار الى ما بعد المجلس وتنقسم الى :

١ - خيار الشرط وهو أن ينص فى العقد على مدة معينة من الزمن يصبح بعدها العقد ملزما وذلك ليتسنى للمشتري البحث والتأكد باستشارة الغير أو نفسه أو التحرى عن المبيع لا سيما اذا كان المشتري ناقص الخبرة •

٢ - خيار الرؤية •• وينص عليه فى العقد اذا اشترى الشخص شيئا أو استأجره قبل أن يراه لضرورة دعتة الى ذلك معتمدا على أن غيره صورته له بصورة خاصة بنى رضاه عليها فاذا ما رآه وجده على خلاف ما ارتسم فى نفسه فلا يتحقق عند ذلك رضاه به فيحتاج الى مشاوره نفسه فى امضاء العقد •

٣ - خيار العيب ، وهو يثبت شرعا ولو لم يشترطه العاقدان وذلك اذا وجد محل العقد معيبا أو على غير ما اشترط فيحتاج حينئذ الى الفسخ (١٠) •

ولقد وكل الله الناس الى ضمائرهم أولا وطلبهم الاسلام بأن يتقوا الله ويرعوه فى معاملاتهم لأن وراء حساب الدنيا حسابا آخر لا يضل ولا يغوى ولا يفتقر بظاهر القول ولأن حكم العقد من عند الله •

ولذلك يقول الفقهاء : « ما دام العاقد يقصد الوصول الى حكم العقد نفسه الذى رتبته الشارع عليه فالعقد صحيح كانتقال الملكية بعقد البيع » •

(١٠) المرجع السابق ص ١٤١ •

(*) النساء : ٢٩ •

فالعبرة اذن بنية العاقد لا بظاهر ألفاظ العقد فاذا كان أحد طرفى العقد يرمى الى الحصول على غير حقه كان العقد باطلا وكان خارجا على حدود الله ، ومن قبيل ذلك العقد المعروف بعقد العينة وهو بيع فى ظاهره لكنه فى الواقع يراد به أن يكون حيلة للقرض بالربا مع الباس العقد الصورة الشرعية كأن يبيع زيد من الناس سيارة الى عمرو بألف جنيه تدفع بعد ستة أشهر وبعد تمام العقد وقد أصبحت السيارة ملك عمرو له حق التصرف فيها يبيعها عمرو الى زيد نفسه أو الى وسيط آخر يبيعها الى زيد بمبلغ ثمانمائة جنيه يدفعها زيد فى الحال فتكون النتيجة أن عمرو أصبح مدينا بألف جنيه مع أنه لم يقبض سوى ثمانمائة جنيه (١١) .

ولا شك أن المائتى جنيه الفرق الذى احتجزه زيد هى ربا مما قال الله تعالى فيه : « **يُمحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ** » • وكل عقد قصد به الحصول على غير حق أو ظلم أو الاتفاق على غير ما أحل الله هو عقد باطل •

ومقتضى ذلك أن تطلق الحرية للناس فى أن ينشئوا من العقود ما تدعو الحاجة اليه وان لم يكن معروفا من قبل متى كان فى مصلحتهم ولا يتعارض مع أسس الدين وقواعده الكلية ولا يؤدى بهم الى نزاع ولا يبالغ منهم غبن أو غرر (١٢) •

ويقسم فقهاء الشريعة الاسلامية العقود بصفة عامة وبالنسبة لأغراضها الى أنواع ، هى :

(١١) ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم « اذا ضن الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا بالعينة وانبعوا اذئاب البقر وتركوا الجهاد فى سبيل الله أنزل بهم بلاء فلا يرفعه حتى يراجعوا دينهم » رواه أحمد وأبو داود .

(١٢) الغرر هو التعرير وهو ايقاع الناس فى المكروه عن طريق الحيلة والغش .

١ - التملكات وهى تشمل المعاوضات والتبرعات •

(أ) فالمعاوضات ، تشمل البيع بجميع أنواعه من قرض وصرف وسلف وغيرها والقسمة والصلح والاستصناع والاجارة والمزارعة والمساقاة والزواج والخلع والمضاربة والجعالة لما فى جميع هذه العقود من معنى المعاوضة والمبادلة •

(ب) والتبرعات ، تشمل الهبة والصدقة والوصية والاعارة والقرض والكفالة والحوالة والمحابة فى عقود المعاوضات والوقف والابراء ، لما فى جميع هذه العقود من معنى التبرع •

٢ - الاسقاطات ، وهى اما أن تكون نظير بدل ، كالخلع والعفو عن القصاص نظير مال والصلح فى الدين • واما أن تكون بلا بدل كالابراء والطلاق والاعتاق وتسليم الشفعة والعفو عن القصاص بالمجان ، لما فى جميع ذلك من معنى التنازل والاسقاط •

٣ - الاطلاقات ، وتشمل الوكالة والاذن بالتجارة للسبى ونحوه ، لما فيها من اطلاق اليد فى المال بعد المنع •

٤ - التقييدات ، وتشمل عزل الوكيل والحجر على المأذون بالتجارة ، وعزل ناظر الوقف والوصى ، لما فيها من المنع بعد الاطلاق •

٥ - الشركات ، وتشمل الشركة بجميع أنواعها والمضاربة والمزارعة والمساقاة ، لما فيها من الشركة فى النماء •

٦ - التأمينات أو عقود التوثيق ، وتشمل الكفالة والحوالة والرهن ، لما فيها من ضمان الوفاء •

وسنتناول فيما يلى أهم العقود التى تتعلق بالتجارة من وجهة نظر الاسلام سواء منها ما هو قديم أو ما استحدث وفق احتياجات العصر وتطور وسائل المعاملات •

● عقد البيع :

اشترط في عقد البيع وجود الايجاب من البائع والقبول من المشتري وحق الخيار للمشتري واشترط الثمن أو تأخيره الى أجل مسمى .

والاسلام يتحرى في عقد البيع ابعاده عن كل شبهة من غرر أو ربا ولذلك يقول الرسول ﷺ : « الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل سواء بسواء يدا بيد » .

أى أن الرسول عليه السلام نهى عن التفاضل في هذه الأصناف تجنبا لربا الفضل حتى ذهب كثير من الأئمة الى تحريم احتساب « الصنعة » في ذهب الحلوى لوجود التجانس في هذه السلع .

كما حرص الاسلام على تحديد واحترام حقوق طرفى العقد وتثبيتها في صلب العقد وفق الأركان التى أوضحنها سابقا وجعل للبائع علاوة على ما جاء بأركان العقد امتيازاً على سائر الغرماء - أصحاب الديون - فى حالة عدم سداد المشتري لثمن السلعة المباعة وذلك باحتمالين :

الاحتمال الأول ، أن تكون السلعة محتجزة لدى البائع لم تسلم مقابل جزء من الثمن أو الثمن كله وفى هذه الحالة يصبح دين البائع متقدماً على سائر الديون فى باقى الثمن أو الثمن المستحق له فقط فإذا بيعت السلعة ولم تف بدين البائع دخل البائع فى قسمة الغرماء بما بقى له من الثمن أسوة بسائر أصحاب الديون أما اذا زاد ثمن السلعة عن مطلوب البائع استوفى البائع حقه فقط .

الاحتمال الثانى ، أن يكون قد تم تسليم السلعة للمشتري أو سقط حق البائع فى حبس السلعة بتأجيله السداد وفى هذه الحالة يكون البائع كسائر الغرماء سواء أكانت السلعة فى يده أو فى حيازة المشتري .

ويزيد فقهاء الشريعة « أن البيع الصحيح هو ما توافرت فيه جميع شروط النفاذ ، وحكمه أنه يفيد ما يأتي :

١ - الزام المشتري بأن يدفع الثمن عند حلول أجله ان كان مؤجلا ، وبأن يدفعه فى الحال قبل تسليم المبيع اليه اذا كان حالا ، وهو من النقود ، والمبيع حاضر •

٢ - الزام البائع بتسليم المبيع الى المشتري فى الحال عند تأجيل الثمن ، أو بعد قبضه الثمن ان كان نقدا حالا ، أو مع قبضه له ان كان عرضا •

٣ - ضمان البائع الثمن للمشتري عند استحقاق المبيع أو عند هلاكه فى يد البائع ، أو عند اتلافه وهو فى يده بفعل أجنبى اذا ما اختار المشتري فسخ العقد ، وكان جميع ذلك بعد قبض الثمن •

٤ - ضمان المشتري ثمن المبيع اذا تسلمه قبل أداء الثمن (١٣) •

● عقد المراجعة :

عقد المراجعة من عقود البيع التى عرفها المسلمون وقد شاع استعماله فى البنوك الاسلامية كأحد وسائل تمويل التجارة الداخلية والخارجية وذلك بشراء السلعة التى يطلبها العميل من المنتج ثم يبيعها له البنك بعد ورودها فعلا •

فما هى صيغة هذا العقد ؟

يقول الامام ابو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبى من أئمة المالكية : « المراجعة هى أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذى اشترى به السلعة ويشترط عليه ربحا ما للدينار أو الدرهم واختلفوا من ذلك فى موضعين أحدهما فيما للبائع أن يعده من رأس المال مما أنفق على السلعة بعد الشراء مما ليس له أن يعده من رأس المال • والموضع الثانى : اذا كذب البائع للمشتري فأخبره بأنه اشترىها

(١٣) مختصر أحكام المعاملات الشرعية ، لعلى الخفيف ، ص ١٧٤ •

بأكثر مما اشترى به السلعة .. أو أخطأ فأخبر بأقل مما اشترى به السلعة ثم ظهر له أنه اشترىها بأكثر » •
ويرى أبو حنيفة في رأس مال السلعة : أن يحمل على ثمن السلعة كل ما نابه — أى البائع — عليها ، أى كل ما تكلفه فى سبيل احضارها للمشتري .. وهذا رأى لدى أرجح •

أما فى حالة ظهور كذب البائع أو سهوه فى قيمة السلعة بانقاصها فىرى أبو حنيفة وزفر ومالك — فى أرجح أقواله — أن لامشترى الخيار فى قبول السلعة بالثمن الحقيقى سواء أكان بانقاصه فى حالة الكذب أو بزيادته فى حالة انخطأ بالنقص أو رفض البيع كله « (١٤) •

وجاء فى الأم للإمام الشافعى رضى الله عنه (جزء ٢ ص ٣٩)
إذا أرى الرجل الرجل السلعة فقال : اشتر هذه وأربحك فيها كذا فاشترها فالشراء جائز ، وهكذا ان قال : اشتر لى متاعا وصفه له أو متاعا أى متاع شئت وأنا أربحك فيه فكل هذا سواء ، وان قال ابتعه واشتره منه بنقد أو دين يجوز البيع الأول ويكونان بالخيار فى البيع الآخر فان جداده جاز •

وعلى ذلك فأهم شروط بيع المراجعة شرعا هى :

- ١ — أن يكون الثمن معلوما بجا فى ذلك المصروفات •
- ٢ — أن يكون الربح محددًا بالمقدار أو بالنسبة الى ثمن التثراء •
- ٣ — وصف السلعة والمعينة •

وتتحدث « الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية » عن هذا العقد تحت عنوان « بيع المراجعة للأمر بالشراء » •

بأن « هذا النوع من النشاط يهدف الى تمكين الأفراد أو الهيئات من الحصول على سلعة يحتاجونها قبل توافر الثمن المطلوب على أساس دفع القيمة بطريق القسط الشهرى أو غير ذلك من الترتيبات المشابهة الا أن هذا الخط يبدأ من المستهلك وهنا يتقدم العميل الى

(١٤) بداية المجتهد ونهاية المتتصد ، ج ٢ ص ٢١٢ — ٢١٤ طبعة المكتبة التجارية بالقاهرة •

البنك طالبا منه شراء سلعة معينة بالمواصفات التي يحددها على أساس الوعد منه بشراء السلعة اللازمة له فعلا مرابحة بالنسبة التي يتفق عليها ويدفع الثمن مقسما حسب امكانياته ، فهذه العملية عملية مركبة من وعد بالشراء وبيع بالمرابحة ، فهي ليست من قبيل بيع الانسان ما ليس عنده لأن البنك لا يعرض أن يبيع شيئا ولكنه يتلقى أمرا بالشراء ، وهو لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب ويعرضه على المشتري الأمر ليرى ما اذا كان مطابقا لما وصف . كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن ، لأن البنك قد اشترى فأصبح مالكا يتحمل تبعة الهلاك .

وينبغي ألا يكون الأمر بالشراء شفاهة ، وانما يلزم أن يكون طالبا مكتوبا وأن يتأكد البنك من جدية الطلب ، حتى تصبح المخاطرة محسوبة وحتى يتلافى البنك نكول الأمر عن الشراء بعد طبه ذلك .

وجدير بالذكر أن هذا الأسلوب يمكن أن يحل بأروع صورة محل الكمبيالات المضمومة» (١٥) .

وقد توصلت البنوك الاسلامية بعد الممارسة العملية الى اجراء عمليات « بيع المرابحة » على مراحل ثلاثة تنفذ كالاتي :

١ - يتقدم العميل المشتري بطلب الى البنك يحدد فيه مواصفات كاملة للسلعة التي يحتاج اليها .

٢ - يقوم البنك بدراسة الطلب المقدم اليه من العميل وفي حالة موافقة البنك على شراء السلعة لنفسه اذا لم تكن موجودة لديه يوضح للعميل مقدار ثمن الشراء وما تتكلفه السلعة من مصروفات مختلفة ثم يتم الاتفاق على السعر الذي سيبيع به البنك السلعة للعميل متضمنا الربح .

(١٥) الموسوعة التي يصدرها الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ويقوم باعداد موادها مجموعة من علماء الدين وعلماء الاقتصاد وخبراء البنوك ، ج ١ ، ص ٢٨ ، ٢٩ .

بعد أن يتضح ذلك للعميل ويوافق عليه يقوم البنك بإبرام عقد وعد بالشراء مع عميله متضمنا جملة ما تم الاتفاق عليه .

٣ — يقوم البنك بعد ذلك بشراء السلعة لنفسه اذا لم تكن موجودة لديه طبقا للمواصفات المطلوبة ويتملكها ويتسلمها من المورد .

٤ — بعد تملك البنك للسلعة واستلامه لها — وفي هذه الحالة يقع على البنك مسؤولية الهلاك قبل التسليم وتبعية الرد فيما يستوجب الرد بعيب خفى — يقوم بتحرير عقد بيع بينه وبين العميل وبمجرد تحرير عقد البيع تسرى آثاره طبقا لأحكام البيوع فى الشريعة الاسلامية» (١٦) .

ولما كثر الجدل حول عقد المراجعة لم تكف البنوك الاسلامية بأراء هيئاتها الشرعية فقط بل طرحت جميع التساؤلات على عدة مؤتمرات دولية للبت الحاسم فى أمر هذا العقد فعرض على المؤتمر الأول للمصارف الاسلامية الذى انعقد بدبى عام ١٩٧٩ وأقره .

ثم عرض على ندوة الاقتصاد الاسلامى بالمدينة المنورة المنعقدة فى الفترة من ١٧ — ٢٠ رمضان ١٤٠٣ هـ وقد أصدرت الندوة الفتوى التالية :

« بيع المراجعة المعروف فى الفقه الاسلامى جائز باتفاق سواء أكان بالنقد أو بالأجل وأن هذه الشبهة الربوية المثارة على بيع المراجعة بالأجل ليست واردة لا فى هذا البيع ولا فى البيع المؤجل .

وأما صورة المراجعة للأمر بالشراء فان اللجنة تؤكد ما ورد فى المؤتمر الثانى للمصرف الاسلامى المنعقد فى الكويت على ما تضمن من تحفظات بالنسبة للالزام » .

وكان المؤتمر الثانى للمصارف الاسلامية بالكويت قد أصدر الفتوى التالية :

(١٦) مجلة الاقتصاد الاسلامى « بنك دبى » ، العدد ٣١ ، ص ٧ .

« يقرر المؤتمر أن المواعدة على بيع المرابحة للأمر بالشراء بعد تملك السلعة المشتراة وحيازتها ثم بيعها لمن أمر بشرائها بالربح المذكور فى الوعد السابق هو أمر جائز شرعا طالما كانت تقنع على المصرف الاسلامى مسئولية الهلاك قبل التسليم وتبعة الرد فيما يستوجب الرد بعيب خفى •

وأما بالنسبة للوعد وكونه ملزما للأمر أو للمصرف أو كليهما فان الأخذ بالالزام هو الأحفظ لمصلحة التعامل واستقرار المعاملات وفيه مراعاة لمصلحة المصرف والعميل وأن الأخذ بالالزام أمر مقبول شرعا وكل مصرف مخير فى الأخذ بما يراه فى مسألة القول بالالزام حسب ما تراه هيئة الرقابة الشرعية لديه » (١٧) •

وهذه بايجاز أهم الآراء المطروحة حول هذا العقد ولكل بنك أن يجتهد فى استنباط عقود معاملاته فى حدود ما أحل الله تعالى مبتعدا عن نواحيه غير مقترب من الشبهات حتى لا تثار حول أعماله المهاترات أو الشبهات •



• عقد السلم :

عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تبيعوا الثمر حتى يبدو صلاحه » وقيل لابن عمر : وما صلاحه ؟ قال : تذهب عاهته •

وفى رواية عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن النبى ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى ترهى ، قيل : وما ترهى ؟ قال : تحمر وتصفى • قال : « رأيت إذا منع الله الثمرة بم يستحل أحدكم مال أخيه » ؟ •

ويبدو أن هذا التحريم ينصب على ثمرات النخيل وأشجار الفاكهة وما شابه ذلك لأن بيعها قبل ظهور صلاحها يكون بيعا فيه غرر لعدم

استيقان وجود الثمر عند حلول الوفاء ولأن النبي ﷺ قد أباح السلم فى قوله : « من أسلم فى شىء فليسلم فى كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم » •

والسلم هو بيع سلعة غير موجودة عادة عند البائع وقت العقد كالقمح أو القطن أو الفول على أن يتم التسليم فى موسم المحصول أى وقت حصاده •

وقد رخص الإسلام فى هذا العقد للحاجة إليه تيسيرا على الناس ورفعاً للحرَج عنهم ومراعاة أضروراتهم ، والضرورات فى الإسلام تبيح المحظورات •

والسلم عند الحنفية هو عين القرض أو السلف وشروطه :

١ - قبض رأس ماله بعد بيانه قبل الافتراق فى مجلس العقد •
٢ - أن يكون محل العقد (السلعة) موجودا فى الأسواق وقت العقد وأن يستمر وجوده الى وقت وفائه وذلك ليكون العقد بعيدا عن الغرر فاذا انعدم فى هذه الفترة من الزمن أو فى وقت الايفاء فسد العقد فى بعض الآراء ، وفى مذهب الشافعى ان شاء انتظر وجوده وان شاء فسخ العقد واسترد رأسماله •

ومن رأى مالك والشافعى وأحمد جواز السلم فى المعدوم اذا غلب على الظن وجوده فى وقت الوفاء •

٣ - أن يكون مؤجلا •

٤ - بيان جنس المسلم فيه كقطن أو قمح ، وقدره كيلا أو وزنا أو عددا •

٥ - بيان مكان الايفاء •

٦ - اذا توغى البائع بطل الأجل لأن الدين يحل بموت المدين (١٨) وفى هذه الحالة يشتري المبيع من تركته فى الحال ولهذا اشترط وجود السلعة من وقت العقد الى وقت الايفاء خشية موت البائع فى هذه الفترة •

(١٨) أحكام المعاملات الشرعية ، لعلى الخفيف ، ص ٤٥٥ ، ٤٥٦ •

ومن عيوب هذه العقود التي تصمها بوصمة الاستغلال وانتهاز انفرص وربما الحرمة أن يبائع المشتري في خفض الثمن الذي يقبله البائع مرغما تحت ضغط الحاجة فيتحول ما شرعه الاسلام للتيشير على العباد الى نغمة واستغلال وطريق الى خراب البيوت باسم الشرع والدين وهو ما يبرأ منه الاسلام لا سيما اذا علمنا أنه صح عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيع المضطر (١٩) .

وسدا لذريعة الاستغلال وتقديرا لحاجة المزايعين كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقرضهم وقت الزراعة من بيت المال لينفقوا على زراعتهم ويسددوا ما اقتترضوا عند الحصاد وهو ما تحاول الدولة أن تفعله في مصر بالغاء فوائد قروض بنوك التسليف الزراعى .

* * *

● العقود الآجلة :

رأينا أن عقد السلم هو عقد قرض مقابل سلعة محددة المواصفات يتم تسليمها فى أجل معلوم أى أن هذا العقد الغاية الحقيقية منه هى اتمام بيع السلعة عند حلول أجل العقد .

والعقود الآجلة التى كان يجرى التعامل عليها فى سوق عقود القطن والأوراق المالية بمصر - وما زال التعامل يجرى عليها فى بورصات المال الدولية - قد تنطبق عليها أركان هذا العقد من أنه بيع شىء معلوم الى أجل معلوم لكن ينقصها أهم أركان العقد وهو نية تسليم هذا الشىء .

ولتوضيح هذا الكلام :ذكر أن العمل يتم فى سوق العقود بأن يتقدم العميل للمصرف الذى يتعامل معه أو السمسار الخاص به بطلب شراء أو بيع ولا يدفع من الثمن عند الشراء الا نسبة معينة قد تكون ٢٠ ٪ أو ٣٠ ٪ أو أقل من ذلك أو أكثر حسب شروط تعامله الخاصة التى يحددها مركزه المالى لادى وكيله - مصرف أو سمسار - وكذلك

عند البيع فانه يدفع نفس النسبة بدلا من أن يقبض ثمن المبيع لأنه
بيع ما ليس عنده ولأنه ليست هناك نية لتسليم المبيع •

فاذا كانت العملية عملية شراء قطن مثلا لأجل شهرين فان المشتري
ينتظر ارتفاع السعر سواء فى بحر شهر أو شهرين وقبل ميعاد تسليم
العقد يقوم ببيع نفس العقد فيحصل على فرق السعر أو - فى حالة
هبوط الأسعار - يخسر هذا الفرق أو يقوم بتأجيل استحقاق العقد
ويقبض فرق السعر أو يدفع الخسارة • وتسمى عملية الشراء الأولى
مضاربة على الصعود •

كما تسمى عملية البيع - فى حالة عدم وجود قطن التسليم -
مضاربة على النزول لأن البائع ينتظر هبوط الأسعار ليشتري نفس
العقد ويقبض الربح •

وكافت المصانع وبيوت التصدير والتجارة الكبيرة تلجأ الى تغطية
مخزونها من السلع بعقود بيع آجلة حتى تؤمن حسابات التكلفة الخاصة
بها ضد تقلبات الأسعار العنيفة •

وتشتري عقودا بما تم تصنيعه وتصريفه أو تصديره من هذه
السلع •• أى أن سوق العقود كانت بالنسبة لهذه البيوت العالمية
الضخمة مركزا للتأمين ضد أخطار تقلبات الأسعار ففى حالة شركات
الأقطان مثلا اذا اشترت الشركة فى يوم ما بألف جنيه قطنا زهرا
- خاما - فانها تقوم فى نفس اليوم ببيع هذه الكمية فى سوق العقود
بألف جنيه فاذا ما تم حلاج القطن والتعاقد على التصدير بعد شهرين
مثلا وكان ثمن الكمية عند التصدير ١٢٠٠ جنيه فان الشركة فى هذه
الحالة ستشتري عقدها الآجل بمبلغ ١٢٠٠ جنيه فتخسر ٢٠٠ جنيه فى
سوق العقود وهى قد كسبت نفس الفرق فى القطن الحاضر عند
التصدير ، أما اذا كان السعر عند التصدير ٨٠٠ جنيه فان الشركة
ستشتري عقدها الآجل بثمانمائة جنيه فتكسب من سوق العقود
٢٠٠ جنيه تخسرها فى بيع البضاعة الحاضرة وبذلك تأمن تقلب الأسعار
وتكتفى بالربح الذى تحصل عليه من العملية الفنية فى تجارة القطن

من تصنيف رتبته عند الحايج أو تنظيفه لاستنباط رتبة أعلى مطلوبة في الأسواق أو توليف رتبة خاصة لمصنع خاص من عدة رتب مختلفة • الخ •

أما في ظل التجارة الموجهة وتثبيت الأسعار فليس هناك احتمال خسارة عند شركات الأقطان أو صناعة القطن بالنسبة للقطاع العام وكذلك إذا أخذ الأفراد أو القطاع الخاص بنظام عقود السلم الإسلامية فيما يتعلق بمخزون سلعهم فهو يعطيهم التأمين أو انطاء اللازم وهو ما يعرف حالياً بالتعاقد المسبق على التصدير •

لكن إذا نظرنا إلى حقيقة ما كان يجري في أسواق العقود الآجلة وجدناها يختلف عن هذه الصورة اختلافا كبيرا لأن كميات القطن التي كانت تتداول تبلغ أضعاف المحصول الفعلي للبلاد وكانت المضاربة تمثل أغلبية عمليات تلك السوق •

والمقصود بخلمة المضاربة هو العمليات التي يقوم بها أصحابها بقصد الحصول على فروق الأسعار فقط فهناك من يضارب على النزول أي يبيع عقودا في انتظار هبوط الأسعار ليشتريها بسعر أقل ويكسب الفرق وهناك المضارب على الصعود وهو الذي يشتري عقودا انتظارا لارتفاع السعر فيبيعها ويكسب الفرق بين سعري البيع والشراء دون استلام أو تسليم السلعة التي يتم باسمها التعامل •

كما توجد في السوق وظيفة رسمية شاغلها يعرف باسم المضارب « Jobber » وهو مقامر محترف ومن أكبر عوامل الخطر في هذه السوق الآجلة لأنه يتدخل شراء أو بيعا وفق تقديرات أو توجيهات للتأثير على الأسعار صعودا أو هبوطا بعملياته الوهمية والتي قد يدفع إليها لتحقيق أغراض سياسية قد يكون هدفها إسقاط الحكومة أو التأثير الضار على اقتصاد الدولة •

ولا شك في أن كثيرا من القراء المعاصرين ما زالوا يذكرون أخبار الثروات التي كانت تتبخر في هذه السوق والبيوت التي خربت من جراء عمليات السوق الآجلة والمؤامرات التي كانت تحاك داخل هذه

السوق (٢٠) لاحتكار بعض أنسلع أو للاضرار ببعض الأشخاص حتى أطلق على هذه السوق أحيانا اسم « بيت الميسر » •

ومن العجيب أن يدافع أحد علمائنا الأفاضل (٢١) عن هذه السوق ويحاول أن يعتسف في تأويل النصوص ليحل ما حرم الله وأغلب ظنى أنه قد خدع في صورة هذه السوق أو قدمت له صورة غير حقيقية عما يجرى فيها •

لذلك نراه يخلط بين البيع المعروف « بالفرانكو » الذى يجرى عليه التعامل فى سوق البضاعة الحاضرة للقطن — مينا البصل — وعمليات سوق العقود •

وعمليات « الفرانكو » معناها تسليم البضاعة فى سوق مينا البصل بعد شهر أو شهرين أو حسب ما يتفق عليه على أن يحدد السعر نيمًا بعد وعلى أساس سعر اقفال أو فئح سوق العقود فى أى يوم يعجب البائع فى بحر مدة العقد وقبل تسليم البضاعة •

وهى عمليات قصد منها تسليم المبيع لا مجرد عقود تباع وتشتري فى سوق العقود الآجلة دون وجود سلعة للتسليم •

ويتم التسليم فى بيوع « الفرانكو » تسليمًا فعليًا ويتحدد السعر فقط على أساس أسعار سوق العقود الآجلة بمجرد اخطار البائع للمشتري بتاريخ تحديد السعر •

أما عمليات سوق العقود الآجلة فتتم بسعر يتحدد وفق تقلبات السوق فى الجلسة وفور النطق بكلمة البيع من سمسار البائع ونطق وكيل المشتري بكلمة القبول فى حلقة السوق •

(٢٠) كما حدث فى قضايا سنة ١٩٥٠ بمصر التى اشتهرت باسم « كورنر سنة ١٩١٠ » الذى اشترك فيه الملك السابق وبعض رجال المال فى محاولة لاحتكار محصول القطن الاشمونى •

(٢١) السياسة المالية فى الاسلام لمعد الكريم الخطيب ، ص ١٥٩ —

لذلك لم نفهم دفاع العالم الفاضل عن عمليات تحديد الثمن بعد التعاقد — فى عمليات الفرانكو — والاطالة فى ايراد آراء العاماء ومعظمهم نهى عن مثل هذا الأمر ولم يجزه الا ابن حنبل الذى يرى جواز البيع على سعر المثل على أن يكون فى الأشياء المتماثلة التى لا تتباعد الفروق بين وحداتها •

لم نفهم دفاعه عن أمر لا أساس له اطلاقا فى سوق العقود الآجلة باعتباره منها خطأ وبينما سوق العقود الآجلة تتباعد فيها فروق الأسعار الى حد انزال الكوارث بالمتعاملين فيها مما يخرجها بلا شك عن نطاق رخصة ابن حنبل رضى الله عنه •

ويتمادى الأستاذ عبد الكريم فى دفاعه عن الباطل فيقول « الواقع أن عقود القطن التى تتم فى بورصة العقود ولا ينجم عنها نزاع مترتب على أن المبيع غير موجود فهو موصوف صفة كاشفة خاضعة لتقدير محكمين غنيين أشعبه بالقضاء يلتزم بأحكامهم الطرفان المتعاقدان •• وهناك من الضمانات التى بين يدى السماسرة الذين يتولون هذه العمليات عن البائعين والمشتريين ما يحقق الوفاء بما تم التعاقد عليه لكلا الطرفين •

فاذا لم يكن ثمة نزاع أو شقاق ينشأ عن عملية بيع غير الموجود فلا وجه للاعتراض •

أما قول الرسول الكريم : « لا تبع ما ليس عندك » فإنه ليس نهياً على سبيل الالتزام وانما هو نهى خرج مخرج النصح والارشاد وهو فى رأينا موجه للبائع حتى يقتل فى نفسه داعى الطمع واستعجال الثمرة التى ينشدها لانتاجه •

سبحان الله •• ؟ أهكذا نقيس على سنة رسول الله ﷺ المقاتل : « انما الأعمال بالنيات وانما لكل امرىء ما نوى » •• ؟

أهكذا نخرج بأن البيع فى سوق العقود الآجلة بيع لا غبار عليه رغم أن البائع والمشتري — غالباً — لا يقصدان أن تتم عملية بيع أو شراء وليس هناك بضاعة وليست هناك نية تسليم •• ؟

أن حكم الاسلام فى ذلك أن البيع لا يعتبر تاما قبل القبض فلا يعقد بتحديد الثمن قبل القبض ولا بشرط ينافى التملك للمشتري كما تمنع الشريعة الاسلامية بيع الأشياء المستقبلية فى كل صورها وتتشرط أن يكون البائع مالكا لنمبيع وقت التعاقد إنع الغرر والاضرار بالناس كما رأينا فى عمليات البورصة وقد دعت الحاجة الى استثناء بعض المعاملات من ذلك بشروطها كبيع المسلم السابق ذكره .

روى البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : « أما الذى نهى عنه النبى ﷺ فهو الطعام أن يباع حتى يقبض . قال ابن عباس : ولا أحسب كل شىء الا مثله » .

وعن حكيم بن حزام أنه قال : يا رسول الله ، يسألنى المرء البيع ليس عندى ما أبيعته ثم أتباع له من السوق ؟ فقال عليه السلام : لا تبع ما ليس عندك » وفى رواية أخرى « لا تبع بيعا حتى تقبضه » .

وعن زيد بن ثابت أنه قال : « نهى رسول الله ﷺ أن تباع السلع حيث تباع حتى تحوزها التجار الى رحالهم » .

والرسول ﷺ يرشد الناس جميعا لما فيه صلاح أحوالهم ويحذرهم الخروج عن أمره فيقول عليه السلام : « ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله ، من اشترط شرطا ليس فى كتاب الله فليس له ولو شرطه مائة مرة ، شرط الله أحق وأوثق » . . . وقد رأينا الكثير من الويلات التى أصابت من خالف شروط الله . . . والعذاب الذى يصيب العالم والأزمات المتوالية والكوارث التى تحل بعالم لا يتعامل وفق سنن الله .

وان مضاربات سوق العقود الآجلة لأكبر دليل على ذلك فهى تحدث التذبذب فى الأسعار والاضطراب فى التعامل فضلا عما تؤدى اليه من ارتفاع مفتعل فى الأسعار ليحصل المضاربون على أرباح دون تقديم خدمة إنتاجية فى مقابنها أو بخس لأسعار المنتجين للاحاق الضرر بهم وببلادهم .

● تجارة النقود :

يقودنا حديث العقود الآجلة الى البحث فى تجارة النقود ومدى مشروعيتها لا سيما اذا علمنا أن معظم التعامل فيها فى مختلف المصارف يجرى على أساس عقود آجلة •

وعلىنا أن نذكر أن المشروعية فى المعاملات تبنى على أسس ايمانية ترعى تنفيذ ما أمر الله تعالى به وتمنع ما نهى عنه •

من أجل ذلك فان الهدف من التعامل ليس انطلاق الناس كالحيوانات المفترسة لتحقيق مصالحهم الخاصة وانما الهدف من التعامل هو اقامة المصالح الشرعية ودرء المفسد التى تنهى عنها الشريعة •

فما هو الهدف من تجارة النقود ! ؟

يقول الامام أبو حامد الغزالى رضى الله عنه فى كتابه « احياء علوم الدين » : ولنذكر مثلا واحدا للحكم الخفية التى ليست فى غاية الخفاء حتى تعتبر بها وتعلم طريقة الشكر والكفران على النعم فنقول : من نعم الله تعالى خلق الدراهم والدنانير وبهما قوام الدنيا وهما حجران لا منفعة فى أعيانها ولكن يضطر الخلق اليهما من حيث ان كل انسان محتاج الى أعيان كثيرة فى مطعمه وملبسه وسائر حاجاته وقد يعجز عما يحتاج اليه ويملك ما يستغنى عنه كمن يملك الزعفران مثلا وهو محتاج الى جمل يركبه ومن يملك الجمل ربما يستغنى عنه ويحتاج الى الزعفران فلا بد بينهما من معاوضة ولا بد فى مقدار العوض من تقدير اذ لا يبذل صاحب الجمل جملة بكل مقدار من الزعفران ولا مناسبة بين الزعفران والجمل حتى يقال : يعطى منه مثله فى الوزن أو الصورة ، وكذا من يشتري دارا بثياب أو دقيقا بحمار فهذه الأشياء لا تناسب فيها فلا يدري أن الجمل كم يسوى بالزعفران فنتعذر المعاملات جدا فافتقرت هذه الأعيان المتباعدة الى متوسط بينها يحكم فيها بحكم عدل فيعرف من كل واحد رتبته ومنزلته حتى اذا تقررت المنازل وترتب الرتب علم بعد ذلك المساوى من غير المساوى فخلق الله تعالى الدنانير والدراهم حاكمين ومتوسطين بين سائر الأموال حتى تقدر الأموال بهما

فيقال هذا الجمل يسوى مائة دينار وهذا القدر من الزعفران يسوى مائة فهما من حيث انهما مساويان بشيء واحد اذن متساويان وانما أمكن التعديل بالنقدين اذ لا غرض فى أعيانها ولو كان فى أعيانها غرض ربما اقتضى خصوص ذلك الغرض فى حق صاحب الغرض ترجيحاً ولم يقتض ذلك فى حق من لا غرض له فلا ينتظم الأمر فاذا خلقتهما الله تعالى لتتداولهما الأيدي ويكونا حاكمين بين الأموال بالعدل ولحكمة أخرى وهى التوسط بهما الى سائر الأشياء لأنهما عزيزان فى أنفسهما ولا غرض فى أعيانها ونسبتهما الى سائر الأموال نسبة واحدة فمن ملكهما فكأنه ملك كل شيء لا كمن ملك ثوباً فإنه لم يملك الا الثوب فلو احتاج الى طعام ربما لم يرغب صاحب الطعام فى الثوب لأن غرضه فى دابة مثلاً فاحتيج الى شيء هو فى صورته لأنه ليس بشيء وهو فى معناه كأنه كل الأشياء والشئ انما تستوى نسبته الى المختلفات اذا لم تكن له صورة خاصة يفيدها بخصوصها كالمرآة لا لون لها وتحكى كل لون فكذلك النقد لا غرض فيه وهو وسيلة الى كل غرض وكالحرف لا معنى له فى نفسه وتظهر به المعانى فى غيره فهذه هى الحكمة الثانية وفيهما أيضاً حكم يطول ذكرها فكل من عمل فيهما عملاً لا يليق بالحكم بل يخالف الغرض المقصود بالحكم فقد كفر نعمة الله تعالى فيهما فاذا من كنزهما فقد ظلمهما وأبطل الحكمة فيهما وكان كمن حبس حاكم المسلمين فى سجن يمتنع عليه الحكم بسببه لأنه اذا كنز فقد ضيع الحكم ولا يحصل الغرض المقصود به وما خلقت الدراهم والدنانير لزيد خاصة ولا لعمره خاصة اذ لا غرض للأحاد فى أعيانها فانهما حجران وانما خلقا لتتداولهما الأيدي فيكونا حاكمين بين الناس وعلامة معرفة للمقادير مقومة للمراتب ..

يقول تعالى : « **والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى**

سبيل الله فبشرهم بعباب أليم » (٢٢) .

وكل « من شرب فى آنية من ذهب أو فضة فكأنما يجرجر غسى

بطئنه نار جهنم » (٢٣) . لأن ذلك من كفر النعمة .

وكل من عامل معاملة الربا على الدراهم والدنانير فقد كفر النعمة وظلم لأنها خلقتا لغيرهما لا لنفسيهما إذ لا غرض في عينهما •
فإذا اتجر في عينهما فقد اتخذهما مقصودا على خلاف وضع الحكمة إذ طلب النقد لغير ما وضع له ظلم •

أما من معه نقد فلو جاز له أن يبيعه بالنقد فيتخذ التعامل على النقد غاية عمله فيبقى النقد مقيدا عنده وينزل منزلة الكنوز فلا معنى لبيع النقد بالنقد إلا اتخاذ النقد مقصودا للادخار وهو ظلم (٢٤) •

هذا ما قاله لنا الامام الغزالي منذ تسعمائة سنة (٢٥) مبينا لنا وظيفة النقود وما خلقت له وهو لم يقل هذا القول الصائب من فراغ بل عن فهم واع لأحكام الشريعة ومقاصدها •

ولما كانت النقود الورقية - البنكنوت - قد حلت في عصرنا محل الذهب والفضة وتحققت فيها علة الثمنية بوصفها عملة ثابتة وأجمع علماء المسلمين المعاصرون على تطبيق أحكام النقود عليها حتى لا تتعطل شريعة الله في المال أو تستطع فريضة الزكاة في النقود فقد وجب على الناس ألا ينحرفوا بها عن وظيفتها الأساسية كنقود فتفسد أمورهم •

وفى ذلك يقول ابن القيم في كتابه اعلام الموقعين (ج ٢ ص ١٣٢)
في معرض حديثه عن الدراهم والدنانير : « حاجة الناس الى ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية عامة وذلك لا يمكن الا بسعر تعرف به القيمة وذلك لا يكون الا بثمن تقوم به الأشياء ويستمر على حالة واحدة ولا يقوم هو بغيره • اذ يصير سلعة يرتفع وينخفض فتفسد معاملات الناس ويقع الخلف ويشتد الضرر كما رأيت من فساد معاملاتهم والضرر الملاحق بهم حين اتخذت الفلوس سلعة تعد للربح فعم الضرر وحصل الظلم ولو جعلت ثمننا واحدا لا يزداد ولا ينقص بل تقوم به الأشياء ولا تقوم هي بغيرها لصلح أمر الناس » •

(٢٤) احياء علوم الدين ، ج ٤ ، ص ٨٨ ، ٨٩ •

(٢٥) توفي الامام عام ٥٠٥ هـ •

وهو نفس ما قال به علماء المسلمين الذين التقوا في دبي لمناسبة افتتاح بنكها الاسلامي وقبروا « ان الأوراق النقدية أخذت حكم النقدين في كل الأحكام سواء ما يتصل منها بالربا أو الزكاة أو أحكام السلم الى غير ذلك » (٢٦) .

وقد جاء في فتوى هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية التي أصدرتها بعد مناقشة بعض الاقتصاديين المختصين - عن النقود ما يلي (٢٧) :

« وحيث ان الثمنية متحققة بوضوح في الأوراق النقدية اذ ذلك فان هيئة كبار العلماء تقرر بأكثريتها أن الورق النقدي يعتبر نقدا قائما بذاته كقيام النقدية في الذهب والفضة وغيرها من الأثمان وانه أجناس تتعدد بنعدد جهات الاصدار بمعنى أن الورق النقدي السعودي جنس وأن الورق الأمريكي جنس وهكذا كل عملة ورقية جنس مستقل بذاته وأنه يترتب على ذلك الأحكام الشرعية الآتية :

(أ) لا يجوز بيع بعضه ببعض أو بغيره من الأجناس النقدية الأخرى من ذهب أو فضة أو غيرها نسيئة مطلقا فلا يجوز مثلا بيع الدولار الأمريكي بخمسة أريلة سعودية أو أقل أو أكثر نسيئة .

(ب) لا يجوز بيع الجنس الواحد منه بعضه ببعض متفاضلا سواء أكان ذلك نسيئة أو يدا بيد فلا يجوز مثلا بيع عشرة أريلة سعودية ورق بأحد عشر ريالاً سعودياً ورقاً .

(ج) يجوز بيع بعضه ببعض من غير جنسه مطلقا اذا كان ذلك يدا بيد فيجوز بيع الليرة السورية أو اللبنانية بريال سعودي ورقاً كان أو فضة أو أقل من ذلك أو أكثر وبيع الدولار الأمريكي بثلاثة أريلة سعودية أو أقل أو أكثر اذا كان ذلك يدا بيد .

ثانياً - وجوب زكاتها اذا بلغت قيمتها أدنى النصابين من ذهب أو فضة أو كانت تكمل النصاب مع غيرها من الأثمان والمعرض المعدة للتجارة اذا كانت مملوكة لأهل وجوبها .

(٢٦) مجلة الوعي الاسلامي الكويتية ، العدد ١٩٨ ، ص ١٠٦ .

(٢٧) المرجع السابق ص ١٠٨ .

ثالثا — جواز جعلها رأسمال فى السلم والشركات •

والأساس فى هذه الآراء التى ذكرناها أحاديث النبى ﷺ حيث يقول :

١ — « الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل سواء بسواء يدا بيد فاذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد » (٢٨) •

لأن علة ربا البيوع فى هذه الأصناف الستة هى الثمنية ، وتقول المالكية أن كل ما كان فيه الحد الأدنى للثمنية يجرى فيه الربا •

٢ — « لا تبيعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ولا تبيعوا بعضه على بعض ولا تبيعوا الورق — الفضة — بالورق الا مثلا بمثل ولا تبيعوا بعضها على بعض ولا تبيعوا منها آجلا بعاجل » •

لأن التبادل بين جنس واحد وصنف واحد ليس له معنى الا الربا فى الأجل •

٣ — « الذهب بالفضة نسيئة ربا » •

وهنا يجب أن نخشع امام هذا الاعجاز النبوى الذى حرم فى كل أحاديثه الشريفة التعامل بالأجل فى كل ما تحققت الثمنية فيه •

ونظرة عاجلة على ما يجرى فى أسواق الصرف العالمية تكفى لاقناعنا بما تحقق فينا من قول سيد الخلق « يأتى على الناس زمان يستحلون الربا بالبيع » •

ففى جميع هذه الأسواق يعلن سعران لكل عملة من العملات الرئيسية كالجنيه الاسترلينى والدولار الأمريكى والمارك الألماني أحدهما للصرف الفورى يدا بيد والآخر للصرف الآجل والفرق بين السعيرين هو معدل الفائدة السنوى مقسوما على أيام السنة فاذا كان الأجل شهرا فالفرق هو قيمة الفائدة عن شهر •

(٢٨) رواه أحمد ومسلم •

ولزيد من الايضاح نذكر بعض الأمثلة عن بعض ما تقوم به البنوك
فى أسواق المال العالمية :

١ — اذا كان لأحد البنوك فى مصر فوائض دولارية — رصيد
دائن — لدى مراسله فى نيويورك وأراد استثمار هذه الفوائض مع
ضمان الربح وتجنب الخسارة فإنه يطلب من مراسله شراء جنيهاً
استرلينية بما يعادل خمسة ملايين دولار بالسعر العاجل وفى نفس
الوقت يطلب منه شراء دولارات بنفس قيمة الجنيهاً الاسترلينية بعقد
آجل لمدة شهرين •

وتنفذ العملية فوراً ويحتسب الربح فى نفس اليوم ويضاف
لحساب البنك المصرى مقابل حبس خمسة ملايين دولار لمدة شهرين
والعملية كما نرى فى ظاهرها شراء وبيع لكنه شراء ناجز وبيع آجل
وربح مقابل الانتظار ... فهل له معنى آخر غير الربا ؟ (٢٩) •

٢ — وعندما يزعم بنك آخر أنه يتعامل على بضائع حاضرة ويحوزها
فى خزائنه فيشتترى الذهب بالسعر الحاضر ويبيعه فى نفس الوقت
بالسعر الآجل ليحصل على فرق الأسعار فهل اختلف الأمر ؟

٣ — وهناك غرفة المعاملات « Dealing Room » وهى غرفة مغلقة
على عدد من الموظفين المتخصصين :

(أ) على جدران الغرفة ساعات عديدة يظهر عليها الوقت حسب
توقيت كل مدينة بها سوق النقود كلندن ونيويورك وهونج كونج
والبحرين وطوكيو •

(ب) بها أجهزة تلكس — برقيات — متعددة •

(ج) بها أجهزة تيكروز التى تنقل الأنباء لحظة بلحظة من أنحاء

العالم •

(د) بها مجموعة شاشات تليفزيون تظهر عليها أسعار العملات

فى كل سوق من أسواق النقود على حدة ولحظة بلحظة •

(٢٩) والربح المحقق فى مثل هذه العملية هو نفس معدل الفائدة الربوية

فى أسواق المال العالمية .

(هـ) أمام الموظف آلات حاسبة ليقوم بحساب الأرباح المنتظرة لكل عملية سيقوم بتنفيذها من الأوامر التي تصل إليه •
فهو يشتري دولارات من نيويورك ليبيعهما في سوق طوكيو في نفس اللحظة إذا وجد في ذلك ربحا لعميله •
وهو يبيع مارك ألماني في لندن ليشتري مقابله دولارات من البحرين ليحقق ربحا في الحال لعميله •

وأحيانا تتم العمليات بالأجل من خلال غرفة المعاملات •

ومن الطبيعي أن المتعاملين لهم أرصدة أو على الأقل يقومون بدفع غطاء لمعاملاتهم في هذه الغرف •
لكن السؤال المطروح هو : ماذا يفيد المجتمع من هذه العمليات ! ؟
وأي نوع من الاستثمار أو التنمية تتحقق في الوطن .. ؟

ولماذا نسمح لأموالنا أن تجمد لدى بنوك الغرب وفي قبضة الصهيونية العالمية ومن خلال معاملات يشوبها السحت والربا وما يغضب رب العباد •

وإذا ادعى بعضهم أنها شبهات ... ألم نؤمر بسد الذرائع واجتناب الشبهات .. ؟

يقول الرسول ﷺ : « الحلال بين والحرام بين وبينهما مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعى يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه » (٣٠) •

لكننا في هذه التجارة أمام حرام بين •

أليس هذا خروجا بالنقود عن وظيفتها وتوجيهها لغير الغرض المقصود منها ؟ • أليس هذا هو عين الكفر بنعمة الله تعالى كما وضع الامام الغزالي رضى الله عنه في قوله عن اتخاذ النقود غرضا للاتجار في ذاتها ؟ وإذا عرفنا أن التعامل في غرف المعاملات الكبرى يصل حجمه في اليوم الواحد الى مئات الملايين من الدولارات لأدركنا حجم

الخصائر التي تُد تصيب بعض المتعاملين — لا سيما البنوك — في هذه المعاملة ، ولأمكن تخيل آلاف الملايين من الأموال المعطلة من أجل هذه التجارة المحرمة التي لا يفيد منها الا الوسطاء والمضاربين بينما تحرم التنمية في العالم الاسلامى من هذه الأموال التي هي في ميسس الحاجة اليها إنتهض دول المسلمين من حضيض الفقر الذي تردت معظم دولهم فيه .

* * *

● عقد التقسيط :

عقد التقسيط من العقود الشائعة في العصر الحاضر لتيسير المعاملات للناس لا سيما اذا كانوا من محدودى الدخل كالعامل والموظفين .

وعن هذا العقد يقول الدكتور عبد الغنى الراجحي في تعريفه : « هو أن يبيع البائع السلعة مدفوعة الثمن فورا بسعر ومقسطة الثمن أى مؤجلة على دفعات بسعر أعلى فهل ذلك من الربا الحرام ؟ الجواب : أن العلماء تكلموا في ذلك وأحلوه على اعتبار أنه ليس هنا ربا ولا جهالة ولا غرر ولا قمار ولا شيء من المفاسد زائدة على ثمن ما اتفق عليه لكنها داخله في نفس الثمن المتسط أو المؤجل ، قال ابن القيم في كتابه « أعلام الموقعين » الجزء الثالث : الوجه الثانى والستون ، وان من باع بمائة مؤجلة أو خمسين حالة ليس هنا ربا ولا جهالة ولا غرر ولا قمار ولا شيء من المفاسد فان خيره بين أى الثمنين شاء ، وليس هذا بأبعد من تخييره بعد البيع ، بين الرد والامضاء ثلاثة أيام » (٢١) .

ويقول الشيخ على الخفيف أستاذ الشريعة بجامعة القاهرة : « ان أعرف جرى على أن النقد الحال أعلى قيمة من النقد المؤجل وطالما أن العقد ابتداء لم ينص على سعرين فهو حلال » .

بينما روى أحمد والنسائى والترمذى أن النبى ﷺ : « نهى عن بيعتين في بيعة » .

وعن سماك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه

قال : « نهى النبي ﷺ عن صفقتين فى صفقة » قال سماك « هو الرجل يبيع البيع فيقول : هو بنسأ (٢٢) بكذا وهو بنقد بكذا وكذا » رواه أحمد .

وعن ابن حبان — موقوفا — « الصفقة فى الصفقتين ربا » (٢٣) .

وقد أرفد صاحب المبسوط روايته للحديث الأول بقوله : « وبه — أى بالحديث — نأخذ ، وصفة الشرطين فى البيع أن يقول : بالنقد كذا وبالنسيئة بكذا وذلك غير جائز . والبيع مع السلف أن يبيع منه شيئا ليقرضه ، أو يؤجله فى الثمن ليعطيه على ذلك ربحا » .

وظاهر مما تقدم عن صاحب المبسوط أن العلة فى عدم الجواز فى الصورتين عند الأحناف هى الربا ، لأنه فى الصورة الأولى جعل الأجل فى الثمن مقابلا للزيادة فيه صراحة فهى زيادة فى الدين بغير عوض وهو معنى الربا ، وفى الصورة الثانية يحتال على الربا فى القرض ببيع شىء مع المحاباة فى الثمن بمقابل القرض (٢٤) .

ولا شك عندى فى أن ذلك هو روح الشريعة الاسلامية وهو الغاية من تحريم الربا فى الاسلام لأن الزيادة فى الثمن هى مقابل الأجل فى التقسيط أى مقابل استغلال حاجة المشتري الضعيف بينما الاسلام دين الرحمة والاخاء والتعاون يقول فى كتابه الكريم : « وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة » (٣٥) .

وإذا لم يتعادل سعر النقد والتقسيط فقد ذهبت عدالة التوزيع التى تنادى بها الاشتراكية ولم يستطع ذو الدخل الصغير أن ينال حظه

(٢٢) أى بنسيئة . وللمرحوم الشيخ عبد الوهاب خلاف رأى فى جواز البيع مع دفع الثمن مقسطا ومزيدا على كل قسط بما يقابل الاجل « مجلة لواء الاسلام عدد مايو ١٩٥١ » .

(٢٣) فتح القدير ج ٥ ص ٢١٨ .

(٢٤) نظرية الربا المحرم فى الشريعة الاسلامية ، لابراهيم زكى الدين

بدوى ، ص ٢١٤ .

(٣٥) البقرة : ٢٨٠ .

من رفاهة مجتمع الكفاية والعدل • وهذا التعادل بين السعيرين هو ما يجب أن تقوم به الجمعيات التعاونية وما يجب أن يقوم به كل مسلم صادق الاسلام لأن الرسول ﷺ يقول : « من أقرض دينارا الى أجل فله بكل يوم صدقة الى أجله فاذا حل الأجل فأنظره بعده فله بكل يوم مثل ذلك الدين صدقة » ••• فأى ربح أعظم من هذا فى نظر المسلم الحق ؟

ويرجح لدى هذا الرأى أيضا فوائده للمجتمع ككل لأن معنى تيسير البيع هو تشجيع الاستهلاك وتوسيع قاعدته فاذا زاد الاستهلاك زاد النشاط التجارى والصناعى والزراعى وزادت فرص العمل لأفراد المجتمع وزادت غرض الربح لكل مشترك فى عملية الانتاج والتوزيع • وإذا أضفنا الى ذلك ما شرعه الاسلام من تحريم الربا كأساس من أسس نظام الاسلام المالى وما يراه من قصر وظيفة النقود على الدولة •

وإذا قامت المصارف على أسس اسلامية فانه سيكون من حق التاجر أن يقدم للمصرف لخصم كمبيالاته بدون فوائد — ربا — أيضا فيسترد رأسماله ويعاود نشاطه كاملا ولا يضار من بيع سلعته بالتقسيت بل سيكون هذا البيع من عوامل زيادة نشاطه وأرباحه •

هذا اذا أخذنا بمبدأ أن وظيفة النقود لا ينبغي أن تكون لغير الدولة فيكون خصم الكمبيالات من الاحتياطيات النقدية وبترتيب تاريخ التقدم للخصم فى حالة عدم توافر السيولة النقدية اللازمة • وهذه ستكون حالة شاذة •

ويرى الدكتور أحمد النجار أن البنوك الاسلامية تستطيع القيام بخصم الكمبيالات على أحد الوجهين التاليين :

١ — أن يدفع قيمة الكمبيالة كاملة ويتفق مع المدين على أن يكون المبلغ الذى قام البنك بسناده بمثابة تمويل يشارك المدين — أى التاجر — فى ناتجه على شروط أحد العقود الصحيحة فى الاسلام •

٢ — اذا كان المستفيد فى الكمبيالة — التاجر — عميلا فى البنك له حساب جار فيه ، فان البنك يستطيع أن يصرف لهذا المستفيد قيمة

الكمبيالة كاملة بغير أن يخضم من قيمتها ما تخصصه البنوك الأخرى عن مدة الانتظار وليس في ذلك غبن على البنك ، وتحقيق ذلك أن البنك يستثمر الحساب الجارى لهذا المودع ولا يؤدي إليه أية فائدة ، فلماذا لا يصرف كمبيالته الا بعد خصم فائدة من قيمتها ؟

وبهذا فان شرط جواز هذه العملية في البنك الاسلامى يكون مرتها بناتلة شروط :

(أ) أن يكون للعميل المستفيد فى الكمبيالة حساب جار فى البنك .

(ب) أن يكون هذا الحساب — فى المتوسط السنوى — لا يقل عن ثلث أو نصف قيمة الكمبيالة أو الكمبيالات التى تقدم للبنك لصفها . وذلك حتى لا يساء تقديم الكمبيالات للبنوك لدفع قيمتها بكثرة قد تعرقل سيولة رصيدها النقدى .

(ج) أن يرفق بالكمبيالة الفاتورة أو المستند الدال على موضوعها ضمانا للجدية (٣٦) .

وأيا ما كانت صورة خصم الكمبيالات لتيسير عمليات البيع بالتقسيط أو البيع بالأجل فان المهم فى الموضوع هو نزع تلك الفرمة — الربا — التى تعوق حركة التجارة بل وتعوق التنمية الاقتصادية فى كل مجالاتها لتنتقل المعاملات المالية فى ظل نظام اسلامى نظيف دون عقبات الى أرحب الآفاق ولصالح الأمة الاسلامية جمعاء .

* * *

● عقد الاستصناع :

هو عقد على سلعة مباءة فى الذمة مطلوب صنعها . كأن تستصنع حذاء أو حجرة نوم أو كرسي وهو من بعض ما تعارف الناس عليه وجرى التعامل به منذ القدم فجاز لذلك .

(٣٦) المدخل الى النظرية الاقتصادية فى المنهج الاسلامى ، ص ١٦٧ ،

وهو بيع يشبه الاجارة ولذلك قال بعض الفقهاء : « انه اجارة فى الابتداء بيع فى الانتهاء لما نيه من طلب العمل ابتداء ولذا يبطل بوفاة كل من المستصنع أو الصانع » •

ويشترط لصحة عقد الاستصناع :

١ - بيان المصنوع بيانا واضحا يحول دون النزاع بعد صنعه فيوضح فى العقد جنسه ونوعه ومقداره وكل مواصفاته •

٢ - أن يكون فيما يجرى التعامل باستصناعه كالأحذية والملابس والأثاث وغيرها فان حصل فيما لم يجر به تعامل الناس كان سلما واشترط فيه جميع شروط عقد السلم من قبض الثمن فى المجلس وذكر الأجل وغير ذلك مما هو معروف فى عقود السلم والا كان العقد فاسدا •

٣ - ألا يكون مؤجلا الى أجل يصح معه السلم - أكثر من شهر - عند أبى حنيفة وعلى ذلك فعقد الاستصناع يكون صحيحا اذا خلا من الأجل أو كانت مدته دون مدة عقد السلم فى السلعة المصنوعة - أى أقل من شهر •

اما اذا كان الاستحقاق فى أجل يقبل السلم كان العقد سلما ووجب أن يتضمن ما يشترط فى عقد السلم (٣٧) •

* * *

• عقد المزارعة :

نذكر هذا العقد ضمن عقود التجارة لأنه عقد شركة فيه شريك بالعمل وشريك برأس المال •

وتعرف المزارعة شرعا بأنها عقد بين مالك الأرض ومزارع على أن يزرعها ببعض الخارج منها وتسمى بالمحاقلة والقراح (٣٨) •

(٣٧) مختصر أحكام المعاملات الشرعية ، لعلى الخفيف ، ص ١٧٧ •

(٣٨) المرجع السابق ، ص ٢٠٦ •

وعقد المزارعة شبيهه بعقد المضاربة لأنه يتيح لصاحب الأرض استغلال أرضه استغلالاً مشروعاً مع المزارع الذى يدخل شريكاً بالعمل غير مسئول عن الخسارة اذا لم تنتج الأرض ، لذلك قيل عنه « المزارعة اجارة فى الابتداء وشركة فى الانتهاء ولذا كان المعقود عليه فيها اما منفعة الأرض ان كان البذر على المزارع واما عمل المزارع ان كان البذر على صاحب الأرض وهى شركة فى الخارج من الأرض فاذا ذكر ما قد يمنع الشركة فسدت كاشتراط دفع الأضرائب من المحصول أو ثمن التفاوى لأنه قد لا تنتج الأرض سوى ما اشترط دفعه فلا تتحقق الشركة » .

ويشترط لصحة هذا العقد التخلية بين الأرض والمزارع حتى لا ينشأ نزاع فى العمل ، ولصاحب البذر الحق فى الفسخ قبل القائه فى الأرض أما بعد ذلك فيصير العقد لازماً للطرفين .

وإذا مات صاحب الأرض قبل انتهاء العقد وأراد المزارع المضى فى العقد فليس لورثة المالك منعه كما أنهم ليس لهم حق اجباره على المضى فى العقد .

أما اذا مات المزارع قبل نضج المحصول كان لورثته أن يقوموا بمقامه ، أما اذا رأوا فسخ العقد كان للمالك الحق فى اختيار أحد الحلول الثلاثة التالية :

- ١ - الانفاق على الزرع ومحاسبة ورثة المزارع على ما يخصم من المنفعة ثم قسمة المحصول وفق شروط العقد .
- ٢ - قلع الزرع وقسمته فى الحال حسب الشرط .
- ٣ - تقسيم حصة المزارع بقيمتها والانفراد بالزرع والأرض .

* * *

● عقد المضاربة :

المضاربة شرعاً هى شركة فيها شركاء برأس المال وآخرون بالعمل وقد سمي الشريك بالعمل مضارباً لأنه يضرب فى الأرض ويسعى فيها قصداً الى تنمية المال .

وقد أباح الإسلام هذا النوع من الشركات فى التجارة للتيسير على الناس لأنه قد يوجد العجز صاحب المال كما يوجد من لا يحسن التصرف فى ماله فوجود هذا النوع من الشركات يتيح لهما فرصة استثمار المال وإفادة أنفسهما والمجتمع بهذا المال بدلا من كثره .

وهذه الشركة تشبه الاجارة لأن حصة الربح فيها للشريك العامل تقابل العمل وشروطها المشروعة هى :

- ١ — الاشتراك فى الربح .
- ٢ — التولية بين العامل ورأس المال .
- ٣ — عدم التجهيل فى ربح أحد الشركاء ، أى يلزم تحديد نصيب كل من العامل وصاحب رأس المال فى الربح .
- ٤ — اعتبار العامل أمينا .
- ٥ — عدم التزام العامل بشئ من الخسارة أو التلف الذى لا يد له .

فيه .

٦ — عدم كف العامل عن التصرف المعتاد الذى يتطلبه عرف التجارة والتجار (٣٩) .

٧ — لا يصح اشتراط ربح محدد سواء للعامل أو صاحب رأس المال واذا شرط قطعت الشركة لجواز ألا يزيد الربح عما شرط لأحدهما .

٨ — نفقات الشريك بالعمل فى حالة السفر لمصلحة العمل تجب فى مال الشركة وتشمل الطعام والكسوة والركوب والمبيت ، يصرف بالمعروف . أما فى حالة الإقامة فنفقته على حسابه الخاص .

ويشترط فى رأس المال :

١ — أن يكون نقدا فإذا كان عقارا أو بضائع لا تعقد المضاربة حتى يقوم المضارب بصفته وكيفا فى الشركة ببيع العقار أو السلعة وقبض الثمن .

٢ — أن يكون رأس المال معلوما محددًا .

٣ - لا يصح أن يكون ديننا الا اذا غوض المضارب فى قبضه
وبعدا تبدأ المضاربة .

٤ - اذا عمل صاحب المال تشدد المضاربة كما لا يعمل صاحب
الأرض مع المزارع فى عقد المزارعة .

وفى حالة تصفية شركة المضاربة وكان هناك ربح مؤكد وديون
يجبر المضارب على ائتمضاء الديون لأن ذلك من عمله لكن اذا لم يكن
هناك ربح لم يجبر على الاقتضاء لكن يلزم بتوكيل رب المال باقتضاء
الديون .

ومركز المضارب فى هذه الشركة أشبه بمركز « المنظم » فى
نظريات الاقتصاد الوضعى المعاصر الذى يعتبر المنظم مسئولا عن
الابتكار والتجديد حتى ينجح المشروع .

الا أن المضارب يتصرف فى حدود معينة فليس له أن يتعدى
هذه الحدود والا صار ضامنا للمال التالف وهو أمين على رأس المال
فهو فى يديه كالوديعة وهو وكيل عن رب المال فى تصرفه فلا يضيع
المال فى تصرفه لأن اضعاء المال تعتبر تعديا لما أمر به .

ولما كان الهدف من شركات المضاربة هو ألا يتعطل رأسمال
فى مجتمع المسلمين وأن يستفيد المجتمع من المال فلا يكتنز بل يخرج
للعمل لانتاجه فرض العمل للناس وزيادة الدخل القومى لمجموع الأمة .
فان الامام مانك يرى ألا يكون الشريك بالعمل من غير المسلمين لأن
« ايداع المال بين يدي الكافر والكتابى والمجوسى هو أول الاثم » .

ولعل الامام مالك قد استند فى رأيه على قول رسول الله ﷺ
« من أكرم غاسقا فقد أعان على هدم الاسلام » . ولا شك فى أن
الإستعانة بالفاسق هى اكرام له فلا نستعين بالفاسق فى أمورنا سواء
أكان مسلما أو غير مسلم .

● عقد الرهن :

نذكر هنا عقد الرهن ضمن باب عقود التجارة لأن التاجر أحيانا يضطر الى رهن شئ من أمواله من أجل الحصول على نقد حال - سيولة نقدية - للتوسع فى تجارته أو سداد ديون طارئة أو ديون استحققت وقت ركود فى أسواق التجارة .

وهكذا نرى أن عقد الرهن يبرز فى العمل التجارى فى ملاسبات كثيرة وقد تنوعت صورته فى العصر الحديث، وأصبح يجرى على آلات المصانع وغيرها وأصبح له وضعه فى سوق التجارة والمال فكان لا بد لنا من تناوله بالحديث .

والرهن من المعاملات المالية المعترف بها فى الاسلام وقد ورد ذكره فى سورة البقرة أول سور القرآن بالمدينة فى معرض الحديث عن التداين ، قال تعالى : « وان كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة »(*) .

أى أن الشئ الذى يقدم كرهن مقابل الدين انما يقدم ليحل محل العقد المكتوب والشهود الذين يحضرون العقد فى حالة غيابهم اضطراراً كما لو كان المتعاملان على سفر .

ويعرف الرهن شرعاً بأنه حبس المال بحق يمكن أن يستوفى منه كله أو بعضه ، أى أن الأساس فى الرهن أن يكون ضمناً لحق المرتهن لا وسيلة لكسب غير مشروع أو معاملات ربوية تستغل فيها حاجة المدين الراهن .

لذلك قال الفقهاء : « إذا أذن الراهن للمرتهن فى الانتفاع بالمال المرهون وكان ذلك شرطاً فى ثبوت الدين أو غرضاً فيه لم يحل للمرتهن أن ينتفع لشبهة الربا » .

كما أجمعوا على أن نماء الرهن المتولد كأجرة المنزل والأرض والدابة هو ملك للراهن مطلقاً لأنه نماء ملكه فاذا استحل الدائن المرتهن ايجار الأرض أو دخل الشئ المرتهن أيا كان فهو آكل ربا (٤٠) .

(*) البقرة : ٢٨٣ .

(٤٠) نظرية الاسلام الاقتصادية ، للمؤلف ، ص ١٠٨ .

ويلزم الرهن بصدور الإيجاب والقبول من طرفى العقد ، فيلزم
الراهن بالمضى فيه ما دام حيا فاذا مات بطل العقد .
ويترتب على تسليم الرهن الى الدائن المرتهن الآثار الآتية :
١ - حق الحبس ، فيكون للدائن المرتهن حق حبسه الى أن
يستوفى الدين الذى رهن به ولا يجوز له أن يحبسه بدين آخر لم
يرهن به .

٢ - حبس الرهن بأى جزء من الدين ، لأن الرهن يحبس كله
بجميع الدين فلا يسلم الا بسداد الدين كله ولكن اذا كان الرهن شيئين
وعين لكل منهما وقت الرهن مقدار من الدين فانه يجب تسليم أى
الشيئين عندما يؤدى ما رهن به من الدين .

٣ - حق المطالبة بالدين رغم قيام الرهن ، وذلك عند حلول الأجل ،
لأن الرهن للتوثيق والدين معه قائم فاذا حل أجل الدين كان من حق
الدائن المرتهن المطالبة به . فاذا سدد الدين صار من حق الراهن استرداد
الرهن .

٤ - اختصاص المرتهن بالرهن ، أى أن الدائن المرتهن أحق
بالرهن من سائر الغرماء وعلى ذلك ، اذا كان على الراهن ديون كثيرة
لا تفى بها أمواله وبيع الرهن لسداد الديون كان للمرتهن أن يستوفى
دينه أولا من الثمن فاذا بقى بعد ذلك شئ كان لسائر الغرماء وان لم
يوف كان المرتهن أسوة الغرماء فى بقية دينه (٤١) .

* * *

● عقد الجعالة :

وتطلق الجعالة على السمسة المعروفة وهى أجر الوسيط فى
عمليات البيع والشراء وهى عملية تنظمها القوانين الحديثة وتحدد لها
نسب مئوية من مبلغ الصفقة التى تمام بها الوسيط أو السمسار ، وأسواق
المال المعروفة - بالبورصات - لا يتم التعامل فيها الا عن طريق
السمسرة .

وتعرف الجعالة شرعا « بما يعطيه الانسان لغيره نظير عمل

(٤١) مختصر أحكام المعاملات الشرعية ، لعلى الخفيف ، ص ٢١٦ .

يقوم به كالجعل » وعند الفقهاء هي التزام مال معلوم نظير عمل معين معلوم أو لابسته جهالة ومثال العمل المعلوم أن يقول شخص « من نقل متاعى هذا الى مكان كذا فله مبلغ كذا من المال » ومثال العمل الذى تلابسه جهالة أن يقول « من رد على فرسى الضال فله كذا من المال » ففي هذه الحالة العمل غير معلوم (٤٢) .

وهذا الالتزام قد يكون لشخص معلوم كما اذا قال الجاعل لزيد من الناس « ان قمت بكذا عليك كذا » وقد يكون لشخص مجهول كما فى المثالين السابقين .

وعقد الجعالة صحيح عند الشافعى ومالك وابن حنبل استنادا الى قوله تعالى فى سورة يوسف « **ولن جاء به حمل وأنا به زعيم** » (٤٣) . فان ذلك من الجعالة وقد رواها القرآن الكريم من غير اعتراض عليها فكانت مشروعة .

ويقول ابن تيمية : « لو وكل رجل وكيفا يشتري له شيئا جاز وكذلك اذا وكله لبيعه له وان لم يعين الثمن لواحد منهما — أى الشيء المشتري أو المبيع — وذلك لأن الموكل رضى بخبرة الوكيل وأمانته » (٤٣) . وهذا العقد بالنسبة الى الجاعل غير لازم قبل الابتداء فى العمل ولازم بعد تمامه اتفاقا ، أما بعد الابتداء وقبل أن يتم فالشافعى وأحمد يذهبان الى أنه غير لازم أيضا أما مالك فيرى أن العقد بعد الابتداء يصبح لازما فلا يملك الجاعل أن يستبد بفسخه حتى لا ينال العامل صررا .

أما بالنسبة للعامل فهو عقد غير لازم اتفاقا فيجوز له فسخ هذا العقد قبل شروعه فى العمل وبعد شروعه سواء . وعند مالك لا يبطل هذا العقد بموت الملتزم ولا بموت العامل ويلزم الورثة بأداء الجعل من تركة الملتزم عند تمام العمل . ويقوم ورثة العامل باتمامه عند وفاة مورثهم ولهم الجعل عند اتمامه .

(٤٢) مختصر أحكام المعاملات الشرعية ، لعلى الخفيف ، ص ٢٠٣ .

(*) يوسف : ٧٢ .

(٤٣) السياسة المالية فى الاسلام ، لعبد الكريم الخطيب ، ص ١٧٤ .

وقد ذكر العلامة أبو البركات فى كتابه : « الشرح الصغير على أقرب المسالك الى مذهب الامام مالك » أن الامام حرم أن يقول الطالب للسمسار « اشتر هذه السلعة بعشرة دراهم نقدا وأنا آخذها باثنى عشر درهماً لأجل » لأن فى ذلك تهمة سلف جر نفعا أى وجود الربا •

أما الصورة الجائزة للسمسرة فهى ما أباحه الامام بقوله : « نقد الأمر جائز بأن يقول : اشترها لى بعشرة نقدا وأنا آخذها باثنى عشر نقداً والدرهمان أجرة » أى سمسرة •

واتفق الفقهاء فى عقد السمسرة على أن للمأمور — أى السمسار — جعل المثل ان لم ينص على مقدار الجعل بالعقد أى أن من حقه العمولة التى جرى بها العرف فى العمليات المماثلة •

* * *

● الحوالة :

الحوالة من العقود التى عرفت فى الفقه الاسلامى منذ نشأته وما زالت تحتفظ باسمها العربى فى اللغات الغربية — « Aval » — وهى اليوم تستعمل كثيراً لا سيما بعد انتشار بيع السلع بالتقسيط انتشارا لم يعرفه العالم من قبل وتسمى فى هذه الحالة « حوالة الحقوق » •

وأكثر من يلجأ الى استخدام هذا العقد هم تجار التقسيط الذين يحولون ديونهم على الناس الى المصارف التى تقوم بسداد ثمن السلعة للتاجر بعد خصم مقدم الثمن المدفوع له ثم تقولى هى تحصيل ثمن السلعة من المدين الأصلي ويسمى فى العقد « محيلاً » على أساس سعر التقسيط بينما هى دفعت الثمن للتاجر على أساس سعر البيع بالفقد وتربح المصارف الفرق بين السعريين وهو فرق باهظ يمثل فى نظرى فائدة ربوية فاحشة •

والعملية بهذه الصورة نوع من خصم الكمبيالات ولو أن التاجر خصم كمبيالات مدينيه فربما ظفر بسعر فائدة قانونى وهو أقل بكثير من الفرق الذى يحصل عليه المصرف فى انفاذ حوالة الحق •

ووضع البنك فى هذا العقد يعرف غنقها باسم المحال عليه ، وقبوله للعقد ركن أساسى فى صحته أما التاجر فيعرف باسم المحال •

وهناك نوع آخر من الحوالة هو « حوالة الدين » وتعرف بأنها نقل الدين من ذمة المدين الى ذمة شخص آخر كأن يكون زيد من الناس مدين لعلى بمائة جنيه فيطلب زيد من على استيفاء دينه من أحمد فإذا قبل ذلك كل من على وأحمد انتقل الدين من ذمة زيد الى ذمة أحمد وشروط هذه الحوالة :

- ١ - أن يكون كل من المحيل والمحال بالغا عاقلا •
- ٢ - أن يكون المحال عليه أملا من المدين •
- ٣ - أن يكون الدين صحيحا معلوما •
- ٤ - أن يتم الايجاب والقبول فى نفس المجلس •
- ٥ - أن يكون المحيل مدينا المحال والا لم يتحقق معنى الحوالة (٤٤) •

- ٦ - لا تبرأ ذمة المحيل - المدين الأصلي - حتى يستوفى المحال حقه كاملا والا رجع المحال على مدينه بباقى دينه •
- ٧ - يستحق الدين على المحال عليه فورا متى تم قبول العقد أو فى الأجل المحدد بالعقد •
- ٨ - وتبطل الحوالة :

- (أ) إذا أنكر المحال عليه ولم تقم عليه بينة ووجه اليه اليمين فحلف عندئذ تصير الحوالة كأن لم تكن وتعتبر باطلة •
- (ب) إذا مات المحال عليه مفلسا ولم يترك مالا يفى بالدين ولم يترك كفيلا •

- (ج) إذا حكم بافلاس المحال عليه حال حياته وقسمت أمواله بين دائئيه بطلت الحوالة بالنسبة لما لم يوف من دينها ويرجع به المحال على المحيل •

٩ — ليس للمحال امتياز على سائر الغرماء بل له بنسبة دينه على المحيل إذا لم تف ممتلكاته أو تركته بما عليه من ديون .
١٠ — وفاة المحيل — المدين الأصلي — لا تأثير لها فى الحوالة فيستمر المحال على مطالبة المحال عليه — بالأداء الا اذا نص فى العقد على غير ذلك كأن يكون المحال عليه — البنك كما فى المثل الأول — قد اشترط الغاء الحوالة عند وفاة المدين والرجوع على المحال بباقى المبلغ المدفوع .

وتتم الحوالة بتوقيع المحيل على ظهر الكمبيالة أو السند الاذنى أو الشيك وتعتبر الحوالة بذلك من أسس السيولة النقدية فى أسواق المال ومن وسائل تيسير التداول فى السوق التجارية وبها تقبل المصارف خصم الورقة التجارية أو التسليف بضمانتها بعد التأكد من ملاءة المدين الأصلي فى الكمبيالة فتتيح للتاجر تنمية نشاطه واتساع دورة رأسماله .

وقد عرف الاسلام حوالة الديون بل جعلها ملزمة للدائن لا يجوز له رفضها . فقد روى البخارى عن أبى هريرة أن النبى ﷺ قال :
« مطل (٥٥) الغنى ظلم فاذا اتبع (٦) أحدكم على ملى فليتبع » .

فلم يشترط الحديث لوجوب قبول حوالة الدين الا أن يكون المدين المحال عليه موسراً وقت الحوالة فان أعر بعدها لا يضمه المحيل .

وذلك بعكس المعاملات التجارية العصرية التى تشترط الرضا بالحوالة وما رآه الاسلام يؤدى الى زيادة السيولة النقدية لدى التجار ومن ثم الى نشاط أكبر فى سوق المال والأعمال وقد كان ذلك بسبب ما يوجدده الاسلام من جوثة وأمانة تكاد تنعدم فى جو المعاملات المدنية الحديثة الملىء بالغش والخداع والذى ما كان لينمو لولا ارهاب القانون وعقوباته الصارمة .

(٥٥) الماطلة والتسويق .

(٦٦) أحيل : أى أحله المدين على مدين آخر .

(٧ — التجارة فى الاسلام)

● الوكالة :

الوكالة بمعنى الحفظ والتفويض ومنه «حسبنا الله ونعم الوكيل»(*) وتطلق الوكالة شرعا بمعنى « تفويض ماله فعله الى غير ليحفظه في حال حياته » والاصل فيها قوله تعالى : « فابعثوا أحدكم بورقكم هذه الى المدينة فلينظر أيها أركى طعاما فليأتكم برزق منه وليتلطف ولا يشعرن بكم أحدا » (٤٧) .

وتوكيل النبي ﷺ لعمر بن أمية الصخرى في قبول زواج أم حبيبة بنت أبي سفيان واجماع المسلمين على جوازها .

وشروط الوكالة شرعا :

- ١ — ملك الموكل أو ولايته لما يوكل فيه .
- ٢ — العقل والبلوغ بالنسبة للموكل والوكيل .
- ٣ — أن يكون الموكل فيه معلوما فلا تصح الوكالة في المجهول .
- ٤ — لا تصح الوكالة في العبادات البدنية لأن المقصود منها الابتلاء والاختبار ويستثنى من ذلك الحج وذبح الأضحية وتوزيع الزكاة وصوم الكفارات .
- ٥ — يجوز فسخ الوكالة لكل من الوكيل والموكل .
- ٦ — يفسخ عقد الوكالة بموت أحد الطرفين أو جنونه أو خروج الموكل فيه — مال مثلا — عن ملك الموكل بالبيع أو الوتف .

حدود الوكالة :

- ١ — الوكيل أمين ولا يستل عن تلف الموكل فيه اذا تلف الا بالتفريط كأن يبيع العين ويسلمها قبل قبض الثمن أو يستعمل العين من غير اذن أو يضعها في غير حرز مثلها .
- ٢ — ليس للوكيل أن يبيع بأقل من ثمن المثل ولا بغير نقد حال ولا بغير فاحش والعرف يدل على ذلك لأنه بمنزلة النص .

• (٤٧) الكهف : ١٩ .

• (*) آل عمران : ١٧٣ .

٣ — لا يحل للوكيل تعدى ما أمره به موكله فان فعل كأن باع بأقل مما حدده الموكل، لم ينفذ فعله ولم يكن البيع له أصلاً كما تلزمه الخسارة لقوله تعالى : « ولا تعتدوا ، ان الله لا يحب المعتدين » (٤٨) .

٤ — ليس للوكيل أن يبيع لنفسه ولا لولده الصغير درءاً المشبهات وخشية الحيف على موكله وانزال السعر (٤٩) .

كما « منع توكيل كافر فى بيع لمسلم أو شراء له أو تقاضى لدين ونحوه كغلة وقف أو خراج عى مسلم لأنه لا يتحرى الحلال ولا يعرف شرط المعقود عليه من ثمن ومثمن وظاهره — ولو رضى من يتقاضى منه الحق — وهو كذلك لحق الله تعالى وربما أغلظ على من يتقاضى منه الحق « ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً » (٥٠) .

كما منع توكيل عدو على عدوه ولو عدواً فى الدين لما فيه من العنت وزيادة الشر الا أنه يجوز توكيل مسلم على ذمى بخلاف العكس » (٥١) .

ويتوسع الاسلام فى الوكالة بما لم تعرفه التشريعات السابقة وبما سبق به أحدث التشريعات المدنية التى تميل الى التخصص والتضييق ، بينما الاسلام يتجه الى الشمول والسعة .

فى الاسلام النيابة أو الانابة كأساس ظاهر وباطن فى الحياة الاسلامية لقوله تعالى : « **وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ** » (٥٢) .

وهذه النيابة عنصر أساسى فى التكافل الاجتماعى لأن هذا التكافل يقتضى النيابة المتبادلة .

(٤٨) البقرة : ١٩٠ .

(٤٩) الفقه الميسر فى المعاملات . لأحمد عيسى عاشور ، ص ٣٢ .

(٥٠) النساء : ١٤١ .

(٥١) الشرح الصغير على أقرب المسالك لذهب الامام مالك ، ج ٣ ،

ص ٥١٢ .

(٥٢) التوبة : ٧١ .

كما عرف الاسلام التفويض وهو التوكيل مع ترك الأمر فيه
لارادة الوكيل ومشيئته لما يفترضه الاسلام من أمانة المؤتمن التي
تجعل المعاملات تجرى بين الناس فى يسر وثقة .

* * *

● الكفالة :

وتعرف عادة بين الناس باسم الضمان ، والقانون المدنى المصرى
يعرفها بقوله « الكفالة عقد بمقتضاه يكفل شخص تنفيذ التزام بأن يتعهد
للدائن بأن يفى بهذا الالتزام اذا لم يف به المدين نفسه » (٥٣) .

وبهذا تشغل ذمة الكفيل قانونا بالمدين وذلك مع بقاء شغل ذمة
المدين به وفى حالة توقيع الضامن فى تعهد الكفالة تحت كلمة « ضامن
متضامن » يستطيع الدائن الرجوع عليه دون المدين .

والقانون المدنى فى ذلك يميل الى مذهب الجمهور الذى يقرر أن
الكفالة ضم ذمة الى ذمة فى الدين أى « انضمام ذمة الكفيل الى ذمة
المدين الأسمى فى الدين بمعنى أنها تصبح مشغولة به أيضا مع بقاء
شغل الذمة الأولى به ويترتب على ذلك صحة توجيه المطالبة بالأداء
ليه كما توجه الى المدين الأسمى » (٥٤) .

وسند القائلين بهذا الرأى من فقهاء المذاهب ما روى عن جابر
قال : توفى رجل فغسلناه وحنظناه وكفنناه ثم أتينا به النبى ﷺ
فقلنا : تصلى عليه ؟ ، فخطا خطوة ثم قال : أعليه دين ؟ قلنا : ديناران ،
فانصرف فتحملهما أبو قتادة فأتيناه فقال أبو قتادة ، الديناران على ،
فقال النبى ﷺ : « قد أوفى الله حق الغريم وبرىء منه الميت ؟ قال :
نعم ، فصلى عليه ثم قال بعد ذلك بيوم : ما فعل الديناران ، قال
أبو قتادة : انما مات أمس ، قال : فعاد اليه من الغد فقال : قد قضيتهما ،
فقال النبى ﷺ : « الآن بردت عليه جلده » .

(٥٣) المادة : ٢٧٢ .

(٥٤) الضمان فى الفقه الاسلامى ، لعلى الخفيف ، ص ٧ .

فكان ذلك دليلا على عدم براءة ذمته قبل الوفاء . واذن فمعنى قوله ﷺ أولا في هذا الحديث : « قد أوفى الله حق الغريم وبرىء منه الميت » وقد صدر من رسول الله ﷺ قبل الوفاء كما يدل ما جاء في الحديث بعد هذه العبارة - أن هذا الدين قد صار بكفالته قريب الوفاء حتى كأنه قد وفى وبرىء منه المدين كما فى قوله تعالى : « أتى أمر الله فلا تستعجلوه » (٥٥) .

أما امتناعه ﷺ من الصلاة قبل الكفالة وصلاته بعدها فلا يدل على براءة ذمته بالكفالة وإنما امتنع أولا بسبب أنه توفى ولم يترك وفاء وكان عليه أن يسعى فى وفاء دينه قبل وفاته تجنباً لذلك وبعدا عن الاضرار بالناس فلما وجدت الوسيلة الى الوفاء بالكفالة وانتفى بسببها الضرر بالدائن صلى عليه ، ومؤدى ذلك أن الرسول ﷺ أراد أن يحض المدينين على عدم الاضرار بالدائنين بعد أن أحسنوا بادانتهم اياهم حين كانوا فى حاجة الى المال (٥٦) .

لأن الاسلام بنيت أصوله على قاعدة التكافل الاجتماعى الذى يجعل المسلمين أمة واحدة متضامنة فى التمسك بأحكامه واقامة العدل على الأرض والرحمة بين الناس على أساس أن الله تعالى « كافل للجميع ، فالناس كلهم مضمونون بكفالته ، فهو الذى خلقهم وأوجدهم ودعاهم الى هذه الحياة وكفل أرزاقهم وقام على متطلباتهم فهم جميعا فى كنف كفالته وحمايته وعلى هذا فكل انسان - وهو يعمل فى ظل العناية الربانية - عليه أن يكون كفيلا غيما كفل الله معيناً فيما يريد الله عاملاً على تحقيق الأغراض الربانية مستسلماً للمقاصد (٥٧) الالهية والا كان سعيه مضاداً لله فيحقق عليه قوله تعالى : « والذين يسمعون فى آياتنا معاجزين أولئك فى العذاب محضرون » (٥٨) .

ولما كان الله تعالى هو الكفيل للناس فيجب أن تكون كفالة الناس

(٥٥) النحل : ١ .

(٥٦) الضمان فى الفقه الاسلامى ، لعلى الخفيف ، ص ١٠٠ .

(٥٧) صحيح البخارى المفسر ، ج ٢ ، ص ١٥٤ .

(٥٨) سبأ : ٣٨ .

لبعضهم لله تعالى فلا تطغى ماديات الحياة على روحانيات الاسلام
والأديان بل العكس هو ما يجب أن يكون .

روى البخارى عن أبى هريرة رضى الله عنه عن رسول الله ﷺ
« أنه ذكر رجلا من بنى اسرائيل سأل بعض بنى اسرائيل أن يسلفه ألف
دينار فقال : ائتنى بالشهداء أشهدهم .

فقال : كفى بالله شهيدا .

قال : فائتنى بالكفيل .

قال : كفى بالله كفيفا .

قال : صدقت .

فدفعها اليه الى أجل مسمى فخرج فى البحر ففضى حاجته . ثم
التمس مركبا يقدم عليها للأجل الذى أجله فلم يجد مركبا . فأخذ
خشبة فنقرها فأدخل فيها ألف دينار وصحيفة منه الى صاحبه ، ثم
زجج (٥٩) موضعها .

ثم أتى الى البحر فقال : اللهم انك تعلم أنى كنت تسلفت فلانا ألف
دينار فسألنى كفيفا فقلت : كفى بالله كفيفا . فرضى بك . وسألنى شهيدا
فقلت : كفى بالله شهيدا . فرضى بك ، وأنى جهدت أن أجد مركبا أبعث
إليه الذى له فلم أقدر ، وانى أستودعكها ، فرمى بها فى البحر حتى
ولجت فيه .

ثم انصرف ، وهو فى ذلك يلتمس مركبا يخرج الى بلده ، فخرج
الرجل الذى كان أسلفه ينظر لعل مركبا قد جاء بماله ، فاذا بالخشبة
التي فيها المال فأخذها لأهله حطبا فلما نشرها وجد المال والصحيفة .
ثم قدم الذى كان أسلفه فأتى بالألف دينار وقال : والله ما زلت
جاهدا فى طلب مركب لإتيك بمالك فما وجدت مركبا قبل الذى أتيت
فيه .

قال : هل كنت بعثت الى بشيء ؟

قال : أخبرك أنى لم أجد مركبا قبل الذى جئت فيه .

قال : فان الله قد أدى عنك الذى بعثت فى الخشبة فانصرف بالألف دينار راشدا » •

فالكفالة اذن من عقود القرية والمقصود بها التعبد ورضا الله سبحانه وتعالى فلا يجوز لذلك أن تكون بمقابل كما يفعل بعض الناس حتى يصلوا بها الى أسعار ربا الأضعاف فى نظير أن يوقع الكفيل ليضمن مدينا لدى مصرف أو شركة •

ويوجد نوع هام من الكفالات تقدمه المصارف يسمى خطاب الضمان وهو يعادل ٥ ٪ أو عشرة بالمائة من قيمة العمليات التى ترسو على مقاولى المبانى أو الطرق أو الانشاءات المختلفة أو عطاءات توريد الأغذية والمهمات وغير ذلك حيث يشترط صاحب العملية — سواء مصلحة حكومية أو شركة قطاع عام أو خاص — وجود تأمين نقدى من المقاول أو التعهد فاذا لم يقدم التأمين النقدى فيقدم خطاب ضمان من أحد المصارف الذى يضمن صاحب العطاء — المقاول أو المتعهد — فى الوفاء بعطائه •

ويقوم المصرف باصدار خطاب الضمان بعد التأكد من ملاءة مركز الطالب وقدرته على الوفاء بالتزاماته وذلك فى مقابل ايداع مبلغ يعادل نصف أو ربع الخطاب كتأمين للاخطاب لدى المصرف الذى يتقاضى علاوة على ذلك عمولة ربع سنوية نصف فى المائة تقريبا أو وفق شروط تعامل العميل الخاصة •

وفى توصيات المؤتمر الثانى لمجمع البحوث الاسلامية (عام ١٩٦٥) الذى ضم نخبة كبيرة من علماء المسلمين لم يتعرض المؤتمر لعمولة خطابات الضمان ضمن ما تعرض له من أعمال المصارف بل جاء فى التوصية الرابعة « أعمال البنوك من الحسابات الجارية وصرف الشيكات وخطابات الاعتماد وتحصيل الكمبيالات الداخلية التى يقوم عليها العمل بين التجار والبنوك فى الداخل ، كل هذا من المعاملات المصرفية الجائزة وما يؤخذ شئ نظير هذه الأعمال ليس من الربا » •
بينما يقول الأستاذ مصطفى عبد الله المهنرى « وبناء على هذا التصور لعقد خطاب الضمان بأنه وكالة أو كفالة يكون جائزا فقد سبق

معالجة الوكالة وكذا الكفالة في الاعتماد المستندي وقد انتهينا في كل منهما الى الحل والاباحة ، لهذا فخطاب الضمان بعمولة جائز والله أعلم» (٦٠) .

ويعتمد الأستاذ الهمشري في ذلك على بعض أقوال الفقهاء التي أوردها في كتابه على أساس تغير الظروف والأحوال وامتناع أصحاب الجاه عن الضمان الا بأجرهما جعل بعض الفقهاء يتحدثون عن ثمن الجاه وقد روى عن الشافعي أنه قال : « وليس من الرشوة بذل مال لمن يتكلم مع السلطان مثلا في جائز فان هذه جعالة جائزة » ولأن ذا الجاه قد يحتاج الى نفقة وتعب وسفر (٦١) .

ونرى - حتى بالأخذ برأى الأستاذ الهمشري والمتأخرين من الفقهاء - أن الجائز للمصرف أن يأخذ مقابل عملياته الادارية وأجور موظفيه عمولة خطاب الضمان مرة واحدة في حدود المقبول لا أن تتجدد العمولة كل ثلاثة شهور على نمط الربا المحرم في الاسلام .

وليتذكر المسلمون الله دائما في كل شأن مالى لأن الله هو مالك الملك وهو الذى استخلفهم فيما خلق وفيما بين أيديهم ، وهو القادر على أن يستبدل بهم قوما غيرهم فلا يظنون بقربة الى الله تعالى في الكفالة بدون أجر .



● عقود التأمين :

نصطدم في جميع خطوات التجارة بعمليات التأمين ، من تأمين ضد أخطار النقل ، الى التأمين ضد الحريق وضد السطو وأخطار الحرب وغير ذلك .

وعقود التأمين عقود حديثة استحدثتها سوءات النظام الرأسمالى وأفتى كثير من علمائنا المعاصرين بحلها على اعتبار أنها مما جرى العرف به

(٦٠) الاعمال المصرفية والاسلام ، ص ١٦٠ .

(٦١) المرجع السابق ، ص ١٥٤ .

واقترضته ضرورات التجارة والصناعة فى عصرنا الراهن ، والأصل فى الأمور الاباحة فيقول الدكتور عبد الغنى الراجحى فى كتابه « التجارة فى ضوء القرآن والسنة » :

التأمين على البضائع المنقولة بأن يدفع صاحب البضاعة نسبة معينة من ثمنها للشركة المؤمن لديها لترعى سفرها ووصولها فان وصلت سليمة فلا شئ له وان حصل لها ضرر عوضته الشركة عن ذلك الضرر وبمقداره ، فاذا اعتبرنا ما يدفعه صاحب البضاعة من قبيل الجعل يدفع للشركة أو الأجرة على عمل هو رعاية البضاعة والاشراف عليها واعتبرنا ما تدفعه الشركة - اذا أصيبت البضاعة - تعويضا لصاحبها لأنها مستحفظة ولم تحفظ كان ذلك أشبه بالحلال والمعاملات الاسلامية فكل من الجعل وضمان ما استحفظ عليه الانسان معاملة شرعية ، هذا اذا كان لشركات التأمين عمل فى حفظ البضاعة ورعايتها فان لم يكن لها عمل قط كان حكم ذلك حكم التأمين على المحلات التجارية والعمارات والسيارات وضد العجز والبطالة ونحو ذلك الذى يدفع فيه المؤمن لجهة التأمين مبلغا شهريا أو سنويا على أنه اذا لم يحصل للمؤمن عليه شئ من الاضرار فلا شئ للمؤمن الذى دفع المبالغ ، وان حصل عوضته الشركة فاذا حمل دفع المؤمن على أنه تبرع محض وتعاون وتشجيع للجهة أو الشركة المؤمن لديها على ما تقوم به من التعويض فى بعض الحالات واعتبرنا ما تدفعه الشركة أو جهة التأمين تبرعا محضا ومساعدة للمنكوبين المستحقين للتعويض فلعلنا لا نجد دليلا على تحريم ذلك ولا يخرج منه معنى الالتزام والتعاقد عن كونه تبرعا وتعاوناً ومساعدة ، فمعنى الالتزام هنا هو حصول الرضا بهذا الاتفاق المبني على التعاون .

ولقد لجأت الناس والشركات والمصانع والتجار للتأمين على سلهم وأموالهم ليأمنوا الكوارث المالية الفادحة نظير ما يدفعون للشركات من مال لا يذكر بجانب الضسارة اذا نزلت بأى فرد منهم وشركات التأمين تجمع مبالغ طائلة من أقساط التأمين المختلفة وتربح من عمليات التأمين بعد دفع ما قد يحدث من خسائر . . وعملية التأمين يتم فيها التعاقد بالرضا التام وهى تخدم الصالح العام وتحفظ للناس

ثرواتهم وتدرأ عنهم الكوارث كما تدرأ أرباحا لشركة التأمين فيكون هذا التأمين مباحا .

ومع ذلك يختتم الدكتور الراجحي حديثه عن التأمين بقوله (٦٢) :
« ان طالب الحقيقة فى أمثال هذه المباحث يجد نفسه فى دوامة من وجهات النظر المتقابلة وعندما تبلغ المسألة هذا الحد من تعارض وجهات النظر بعد اعمال الفكر وبذل الجهد فى طلب الدليل ، فعلى الانسان مخلصا لدينه وربه أن يلجأ الى قلبه ووجدانه الدينى يستفتيه ويستلهمه ، فما حاك فى صدره فهو اثم ذليتركه وما اطمأن اليه القلب وسكنت نحوه النفس فلا بأس به فقد روى مسلم عن النبى ﷺ أنه قال : « البر حسن الخلق والاثم ما حاك فى صدرك وكرهت أن يطلع الناس عليه » وفى رواية : « البر ما سكنت اليه النفس واطمأن اليه القلب ، والاثم ما لم تسكن اليه النفس ولم يطمئن اليه القلب وان أفتاك المفتون » وفى رواية : « البر ما سكنت اليه النفس واطمأن اليه القلب ، والاثم ما لم أنه ﷺ قال : « دع ما يريبك الى ما لا يريبك » .

أما الأستاذ عبد الكريم الخطيب فى كتابه : « السياسة المالية فى الاسلام » فيقول بأن عمليات التأمين تقوم على دراسات وخبرات مضبوطة انتهت الى حقائق مسلم بها وقد أصبحت عمليات التأمين على الحياة مصدر ربح لا خساره معه أبدا ولكن هل يحل للمؤمن المخاطرة بالتأمين ليكسب ورثته ألف جنيه نظير قسط عشرة جنيهات مثلا ؟
ان فى ذلك بالنسبة للمؤمن أكل مال بغير حق — وذلك فى حالة وفاة المؤمن قبل مدة التأمين — أما فى حال حياته الى انتهاء المدة فإنه يأخذ المبلغ الذى دفعه . . واذن فلا مقامرة ولا ظلم ويمكن أن تكون عملية التأمين على الحياة على النظام الذى يؤمن فيه على الحوادث . . أى أنه لا يأخذ شيئا اذا لم يموت خلال المدة فاذا مات أخذ ورثته المبلغ المؤمن به .

ومثل هذا التأمين على الحوادث والمنازل ومحال التجارة والصناعة لأن الشركة اذا خسرت فى حالة فانها تكسب فى مئات الحالات .

وعلى ذلك فالتأمين عقد ليس فيه ربا ولا غرر لأن الشركة دائماً رابحة وان بدأ أنها خسرت في بعض الحالات ومن هنا لا يقال ان الشركة قد أكل مالها ظلماً (٦٤) •

أما الشيخ على الخفيف فيخلص من بحثه الطويل في التأمين الى أن يقول (٦٤) :

« ان ما قدمناه من الأسباب يستوجب أن يكون حكم التأمين شرعاً هو الجواز وهي أسباب نجمها فيما يأتي :

١ - أولاً أنه عقد مستحدث لم يتناوله نص خاص ولم يشمل نص حاطر والأصل في ذلك الجواز والاباحة •

٢ - أنه عقد يؤدي الى مصالح بينها وبيننا وزنها ولم يكن من ورائه ضرر واذا ثبتت المصلحة فثم حكم الله •

٣ - أنه أصبح عرفاً دعت اليه مصلحة عامة ومصالح شخصية والعرف من الأدلة الشرعية •

٤ - أن الحاجة تدعو اليه وهي حاجة تقارب الضرورة ومعها لا يكون للاشتباه موضع اذا غرض وكان فيه شبهة •

٥ - أن فيه التزاماً أقوى من التزام الوعد وقد ذهب المالكية الى وجوب الوفاء به قضاء » •

ويقف فريق من العلماء المحدثين موقفاً وسطاً بين تحريم التأمين اطلاقاً وابطاحته وهؤلاء يرون جواز التأمين الاجتماعي الذي تقوم به هيئة تعاونية من المستأمنين أنفسهم بناء على أنه قائم على التعاون بين أعضاء الهيئة وأن ما يدعوه كل منهم من الأقساط تبرع منهم وجهوه الى هذا الوجه من وجوه البر والخير عن رضا منهم واختيار وليس في ذلك معنى من معاني القمار أو الربا ولا الغرر أو الجهالة •

(٦٣) ص ١٨٨ ، ١٨٩ •

(٦٤) بحث في التأمين نشر بمجلة اليقين (في غزة) في أعدادها من عام

١٩٦٥ حتى أغسطس ١٩٦٦ •

أما الفريق الذى يعارض عقود التأمين الحديثة فيذهب الى ذلك لأنه لا يجوز ضمان ما لا يدرى مقداره لقوله : ﷺ « أنه لا يحل مال مسلم الا بطيب نفس منه » وطيب النفس لا يكون الا على معلوم القدر .

كما لا يجوز ضمان مال لم يجب بعد كمن قال الآخر : « أنا أضمن لك ما تستقرضه من فلان » وقال : « أقرض فلاناً دينارا وأنا أضمنه لك » لأنه قد يموت القائل قبل تنفيذ الالتزام ، ولأن الضمان عقد واجب ولا يجوز الواجب فى غير واجب (٦٥) .

وعلى ذلك فعقد التأمين فيه جهالة وغرر كما أن فيه ربا لأن المؤمن على حياته يتقاضى مبلغه فى حال حياته مضافا اليه الفوائد .

ويقول الشيخ محمد بخيت فى فتياه النى أصدرها فى التأمين أنه عقد فاسد شرعا لأنه معلق على خطر يقع تارة وتارة لا يقع فهو قمار معنى .

ويقول المرحوم الشيخ أحمد ابراهيم أستاذ الشريعة بجامعة القاهرة : فى التأمين على الحياة قد يموت المؤمن له بعد دفع قسط واحد من أقساط التأمين فتؤدى الشركة المبلغ المتفق عليه كاملا لورثته أو لمن جمل له ولاية قبضه دون أن يكون ذلك فى مقابلة شىء أخذته الشركة الا قسطا ضئيلا وقد يكون المبلغ عظيما أليس فى هذا مقامرة ومخاطرة ؟ وإذا لم يكن هذا من صميم المقامرة ففى أى شىء تكون المقامرة اذن ؟ على أن المقامرة حاصلة فيه من ناحية أخرى فان المؤمن له بعد أن يوفى جميع الأقساط يكون له مبلغ التأمين وإذا مات قبل أن يوفىها كان لورثته . . أليس هذا قمارا ؟ اذ لا علم له ولا للشركة بما سيكون .

وهذا المعنى موجود أيضا فى صور التأمين الأخرى فان الشركة لا علم لها فيها بما سيقع ، فقد يقع الخطر فتلزم بأداء مبلغ التأمين أو بالتعويض وهو لا يتناسب مع ما دفع من أقساط التأمين وقد لا يقع

فلا تلتزم بأداء شيء وقد سلمت لها أقساط التأمين دون مقابل وكذلك فيه معنى المراهنة ذلك لأن التزام الشركة معلق على خطر قد يقع وقد لا يقع ، فان وقع التزمت الشركة بأداء مبلغ التأمين أو بالتعويض ، وان لم يقع لم تلتزم الشركة بشيء من ذلك .

ويقول أصحاب هذا الرأي أيضا في بيان معنى المراهنة والمقامرة في التأمين أن هذا العقد لا يقوم الا على المراهنة والمقامرة فان ما يدفعه المستأمن ليس الا رسما يقامر به على ما أمن من حريق أو تلف أو من موت وحوادث شيء من ذلك أمر مجهول فان وقع ما قام به خسرت الشركة فدفعته اذ أضعاف الرسم المدفوع وان لم يقع خسر رسم المقامرة وهو قسط التأمين (٦٦) .

ويقول الأستاذ أبو زهرى فى مجلة لواء الاسلام (مجلد سنة ١٩٥١) فى الرد على من يحاولون الاعتساف فى تأويل النصوص الشرعية: « شريعة الله حاكمة لا محكومة وكل من يخضعها لأحكام العصور ويؤول نصوصها ليذلها لأحكام الزمان والمكان والأقوام ، من غير طرائق التأويل المستقيم ، إنما يجعل شرع الله هزوا ، وينزل به من عليائه ويجعله خاضعا لأغراض الناس ، ولو كانت مشتقة من الأهواء والشهوات » الى أن يقول : « فنحن نرى أن كل نص قطعى من الشارح يطوى فى ثناياه المصلحة من غير ريب ، وأن المصلحة والعرف إنما يلاحظان حيث لا يكون نص ، ولا يسوغ بحال من الأحوال أن يلغى النص أو يؤول أو تشوه معانيه أو تذلل ، ليكون متفقا مع ما يراه بعض الناس مصلحة ، وأن محاولة تذليل الشرائع لتوافق العصور هو الذى أفسد الديانات القديمة ، فى العقائد وفى الأحكام الفرعية » (٦٧) . ويرى الشيخ محمد العزالى فى التأمين « أن الأمر لا يزيد عن كونه محاولة للربح ومتاجرة بالكلمات واستغلالا لتهيب الناس من غدهم الجبهم ونلاحظ على هذه المعاملات ما أخذ خطيرة :

(٦٦) القسم الرابع من بحث على الخفيف بمجلة نور اليقين .
(٦٧) التجارة فى ضوء القرآن والسنة ، لعبد الغنى الراجحى ،

١ - فما يدفعه الشخص للشركة ان أخذه بعد مضي المدة المنصوص عليها في العقد (التأمين على الحياة) أخذه مضافا اليه ربح هو ربا لا شك ، وان لم تمض المدة بل أراد فسخ العقد انتقص منه كثير مما دفع وهذا لا يجوز .

٢ - المبلغ الذي يؤخذ حال الوفاة أو الاصابة ليست له صورة مقبولة فقها في المعاملات الاسلامية بل هو استيلاء على أموال الغير وليس العمل هنا شريك في الربح والخسارة حتى يقطع من أرباح الشركة هذا المبلغ ان احتاج اليه وليس غيره من العملاء المؤمنين متبرعا بما يدفع حتى يسوغ أخذ مالهم .

٣ - هذه الشركات مقطوع بانها توظف كثيرا من أموالها في أعمال ربوية صريحة .

٤ - الخير الذي يصيب بعض الطوائف الفقيرة من هذه الشركات قريب من الخير الناشئ عن مشروعات اليانصيب وأشباهها والواجب تغليب روح المتدين وتمحيص الخير لأربابه ابتغاء وجه الله .

٥ - التأمين بهذا المعنى ذريعة لجرائم احتيال كثيرة ترتكب لاقتناص المبالغ الكبيرة المرصودة للحوادث المفاجئة^(٦٨) .

ولا شك في أننا سمعنا عن العصابات الكثيرة التي تنشأ لأجراء التأمين على حياة ضحاياها من الفقراء والمحتاجين أو الذين يتعون تحت سطوة هذه العصابات ثم يقومون بقتلهم بعد دفع قسط أو قسطين لشركة التأمين ليستولوا على قيمة التأمين الذي ينص في عقده على أن المستفيد أحد أعضاء العصابة ، كما سمعنا عن لصوص الموظفين الذين يسرقون ما بعهدتهم من سلع في مخازن الشركات ثم يفتعلون حريقا لاخفاء معالم الجريمة ما دامت السلعة مؤمنا عليها وستدفع شركة التأمين حتى باتت هذه الحوادث مادة لا تنفد لتندر الصحافة وسخريتها من شركات التأمين وهؤلاء اللصوص المتأمينين .

كما سمعنا كثيرا عن أصحاب المصانع والمتاجر الذين اذا كسدت

(٦٨) الاسلام والمناهج الاشتراكية ، لمحمد الفزالي ص ١٢٢ ، ١٢٣ .

بضاعتهم آمنوا عليها بمبالغ كبيرة أكثر من حقيقة قيمتها وافتعلوا جريمة الحريق ليتخلصوا منها ويأخذوا التعويض من شركات التأمين ليظلوا كما كانوا على رأس قائمة رجال المال والأعمال المتحكمين في مصائر الرجال .

وما أصدق وصف التأمين بأنه « استغلال لتهيب الناس من غدهم المبهم » أجل هو استغلال ومتاجرة . . . لقد تاجر اليهود في كل شيء حتى آمن الناس . . . آمن الناس في حياتهم اخترعوا له مسألة التأمين كعقد جديد من عقود المعاملات الرأسمالية ، والرأسمالية كما غلنا هي النظام المبني على الربا والذي يقف وراءه اليهود منذ فجر التاريخ .

ولتقريب القول من الأذهان سأضرب مثلاً بالتجارة الدولية التي بلغت عام ١٩٦٨ مائتين وعشرة بلايين من الدولارات (٦٩) — وهي في زيادة مطردة — فإذا كان معدل التأمين — من نقل وحريق وسطو وغيرها من الأخطار — يبلغ ٠.٢٪ (اثنين في الألف) لكل ما حصلته شركات التأمين من رسوم أربعمائة وعشرين مليوناً من الدولارات من نوع واحد فقط من أنواع التأمين .

ولنفرض أن باخرة غرقت — رغم ندرة ما نسمع عن غرق البواخر في العصر الحديث — فهل بلغ التعويض عنها خمسة أو عشرة أو عشرين مليوناً من الدولارات ؟

فبأي حق تأخذ هذه الشركات الرأسمالية هذه المبالغ الجسيمة ؟ . . . وكيف استطاعت هذه الشركات أن تفرض هذه الضريبة الباهظة على التجارة العالمية ؟ . . . إلا إذا كان ذلك هو نفس الحق الذي يستحل به زعيم القبيلة الجعل الذي يغرّضه على السفنجة (٧٠) التي كان يكتبها لتاجر العصور الوسطى لضمان سلامة قافلته عند مرورها في منطقة

(٦٩) نشرة بنك مصر الاقتصادية ، عدد ديسمبر ١٩٦٦ .

(٧٠) السفنجة كلمة فارسية الأصل تعنى الضمان ، وكانت أشبه شيء في ذلك الزمان بوثيقة تأمين النقل والحوادث في العصر الحديث .

نفوذ القبيلة فى الصحراء فكان قائد القافلة يقدم هذه السفنجة لقطاع الطرق فيسمحون له بالمرور فى سلام طالما هم أضعف قوة من قبيلة كاتبها وكان ذلك فى زمان اختلف فيه الأمن وسادت شريعة الغاب وما قال أحد بأن هذا الجعل حلال .

وإذا نظرنا الى طبيعة تكوين هذه الشركات ومكونات أصولها وطرق استغلال أموالها نوجدنا أن أهم هذه المكونات هى :

١ - جزء من أموال وثائق التأمين على الحياة يوجه الى بناء العقارات .

٢ - وجزء يوجه الى الاستثمار فى السندات بمختلف أنواعها سواء سندات على الحكومة أو الشركات لضمان ربح سنوى ثابت .

٣ - وتقوم هذه الشركات بعمليات الاقتراض بضمان وثائق التأمين للمؤمنين أنفسهم ونظير فائدة مرتفعة مقابل الأجل .

٤ - كما أنها تعطى فوائد على أقساط التأمين على الحياة للمؤمنين الذين يبقون على قيد الحياة حتى استحقاق عقد التأمين .

٥ - رسوم التأمين ضد مختلف الأخطار من حريق وسرقة وحرب وغيرها لا ترد .

وإذا كان التأمين بمفهومه الحديث ضرورة من ضرورات الوجود الاقتصادى المعاصر فلماذا لا تقوم الحكومة المصرية مثلا بالتأمين على قطاراتها التى تقدر بعشرات الملايين من الجنيهات ؟ ولماذا لا تقوم بالتأمين على مبانيها وهى بمئات الملايين ؟ وكذلك الأثاث الموجود بمباني الحكومة ومكاتبها لا يتم التأمين عليه ضد الحريق ولا السرقة ؟

لأن رسوم التأمين ستشكل عبئا كبيرا على ميزانية الدولة هى فى غنى عنه لأن الخسارة المحتملة أثناء العام ستكون أقل من الرسوم المدفوعة ولا شك ولأن الخسائر سيتحملها أولا وأخيرا المواطن المصرى دافع الضرائب أو صاحب السهم فى شركة التأمين فيتساوى الأمر اذن بين اجراء تأمين طرف شركته أو لا تأمين أصلا . . بل الأصح هو عدم التأمين لأن عبء الحوادث أخف على الدولة من رسوم التأمين .
وهنا يبرز سؤال آخر : لمن وجد نظام التأمين هذا ؟

هذا التأمين وجد أولا لمصلحة الفئة الرأسمالية المستغلة من أصحاب شركات التأمين ، وثانيا لدعم فئة أخرى من فئات الرأسمالية تحتكر التجارة والصناعة في مختلف بلدان العالم الرأسمالي .

فشركات التأمين لا تسمح لنسولجان أن يسقط من يد الاحتكارات العالمية بما تسارع بدفعه اليها في حالة حدوث أية كارثة كما تقوم المصارف الرأسمالية بدور لا يقل أهمية في دعم هذه الاحتكارات بما تقدمه لها من تمويل طائل لعملياتها الدولية والمحلية التي لا يستطيع التاجر العادي القيام بها .

ولو أننا أخذنا بالنظام الاقتصادي الاسلامي متكاملأ لأصبحت الدولة - دون ما حاجة الى تشريعات مستحدثة - هي صاحبة كل وسائل الانتاج الكبير في البلاد لأن الفرد في ظل هذا النظام اذا تمسك به واتقى ربه لن يتعجل مضاعفة ثروته من طريق حرام ومهما كان جهده الطيب غلن يحقق هذه الأرقام الفلكية التي تبلغها رؤوس الأموال الاحتكارية في العالم الرأسمالي .

والمجتمع الاسلامي الصحيح هو مجتمع التكافل والتعاون كما وصفه الرسول ﷺ في قوله : « مثل المؤمن في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالحمى والسهر » .

وكلنا يعلم أن عمر بن الخطاب قد فرض لكل مولود في الاسلام مرتبا من بيت مال المسلمين كما فرض لفقراء أهل الذمة - غير المسلمين - العاجزين عن الكسب والذين يظلمهم المجتمع الاسلامي رواتب من بيت مال المسلمين وذلك يوم رأى يهوديا يتسول في المدينة .

ويقرر فقهاء المسلمين أن الفقير العاجز اذا لم يكن له قريب غنى كانت نفقته من خزانة الدولة وينفذ ذلك بطريق اداري ويزيد فقهاء الحنفية أن ولى الأمر ان لم ينفذ ذلك كان للقاضي الحكم بتنفيذ هذا ويلزم حكمه بيت المال وهذا الحكم ينفذ في بيت المال الخاص بالضوائع وهو ما يزال قائما .

والضوائع هي الأموال التي لا مالك لها والتركات التي لا وارث لها (٧١) .

ومن بين مصارف الزكاة « الغارمون » وهم المدينون في غير معصية الذين لا يستطيعون السداد ومثل التاجر الذي ضاعت تجارته في عرض البحر فنرى أن الاسلام قد جعل له حقا في بيت مال المسلمين ، وقبل أن يكون هناك بيت مال للمسلمين وكان المجتمع الاسلامي مجتمعا فقيرا في دور التكوين نرى الرسول ﷺ يلزم دائنى مثل هذا التاجر بالقتال عن بعض ديونهم ، فقد روى عن أبى سعيد الخدرى أنه قال : أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها فكثر دينه فقال الرسول عليه السلام : « تصدقوا عليه » فتصدق الناس عليه فلم يبلغ وفاء دينه فقال رسول الله ﷺ لغرمائه : « خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك » . وهو نفس ما تقضى به المحاكم التجارية في قضايا التفاليس اليوم .

بل ان التكافل الاسلامي يمتد الى أبعد من ذلك في تأويل معنى الغارمين فيشمل « الذين التزموا بديون للصلح بين الناس فيؤدى عنهم بيت مال الزكاة هذه الديون ولو كانوا قادرين على الوفاء لأن في تعهد الشرع بسداد الدين عن المدينين تشجيعا على القرض الحسن لأنه لا يذهب دين على صاحبه بافلاس أو نحوه ولأنه ان عجز عن الأداء فسيؤدى عنه من الزكاة » (٧٢) .

كما يقرر الفقهاء أن هناك واجبا عينيا في مال الفرد وواجبا كفائيا في مال الجماعة يرصدان كلاهما لتلافي العيلة ومحاربة النوائب ، والأمة المؤمنة العادلة هي التي تمشى في ضياء من ايمان بنيها وعدالة نظمها فلا يهون فيها رجل ولا تظلم فيها كفاية ولا يغيى مستقبل ومثل هذه الأمة هي التي تحظى بأقساط وافرة من التأمين الشامل لكل صغير أو كبير من أبنائها « الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم أولئك لهم الأمن ، وهم مهتدون » (٧٣) .

(٧١) تنظيم الاسلام للمجتمع ، لحمد أبو زهرة ، ص ١٥١ ، ١٥٢ .
(٧٢) المصدر السابق ، ص ١٦٣ . (٧٣) الانعام : ٨٢ .

ولتحقيق هذا الأمن للناس حتى يمضوا فى أعمالهم منتجين مطمئنين لا تترهق تفكيرهم ظلال المستقبل المظلم تحاول حكومة مصر الآن توسيع قاعدة المعاشات لتشمل جميع طوائف الأمة من عمال التراحيل الى أصحاب المهن الحرة من تجار ومحامين وأطباء وغيرهم • ونختتم هذا الباب بذكر ما حدث فى الجزيرة العربية عام الرمادة عندما نزل القحط بجزيرة العرب وعم الجوع فتصافر العالم الاسلامى كله لدفع غائلة القحط والجوع عن اخوانهم فى الدين • فأى عقد من عقود التأمين الحديثة يعطى مثل هذه الكارثة ؟ •

انه عقد الأمن الاسلامى الذى غطى أخطار الموت والعجز والشيخوخة واليتم وشمل المجتمع الانسانى كله الذى يستظل برايته بلطائف رحمته وجعل من هذا المجتمع اخوانا يتقاسمون كل خير ويتعاونون على البر حتى يقول الرسول ﷺ : « ان الأشعريين كانوا اذا أرملوا فى غزو أو قل فى أيديهم الطعام جمعوا ما عندهم فى ثوب واحد ثم اقتسموا فيما بينهم فهم منى وأنا منهم » وجعل مسؤولية الحاكم عن الرعية مسؤولية خطيرة يفرق منها العادل عمر حتى ليقول : « لو عثرت بعلة فى العراق لسئلت عنها لم لم أسو لها الطريق » ؟ فأين هذا من تعويضات شركات التأمين الملوثة بسوءات الرأسمالية ؟ •

أخيرا أود أن أنبه المخدوعين الذين يدعون أن عقد التأمين قائم على فكرة التعاون بين المستأمنين الى الحقيقة المرة فى أمر شركات التأمين التى تغتصب ملايين الجنيهات سنويا من جيوب الناس فى العام وتفرض اتاواتها على شعوب العالم أجمع • ان هذه الشركات رفضت اعادة التأمين على أقطاننا (٧٤) وبضائعنا بمصر منذ حرب السويس عام ١٩٦٧ حتى الآن (١٩٧٥) وهو نفس ما حدث خلال الحرب العالمية الثانية لأن هذه الشركات أبعد ما تكون عن فكرة التعاون أو الاخاء الانسانى وكل همها هو اغتصاب أكبر قدر ممكن من أموال الناس تحت هذا الشعار الكاذب •

(٧٤) عندما تكون العملية المؤمن عليها محليا كبيرة القيمة فان الشركة المحلية تعيد التأمين على جزء منها لدى الشركات العالمية لاعادة التأمين لتتوزع الخسارة فى حالة حدوث الكارثة المؤمن ضدها •

ولذلك اضطرت حكومة مصر الى العودة الى النظام الاسلامى الذى يقضى بتعويض « الغارمين » من بيت مال الزكاة وذلك عن طريق فتح اعتماد خاص لمقابلة أخطار الحرب ألحق بميزانية الطوارئ لتدفع منه التعويض للمستأمنين ، فأى النظامين أولى بالاتباع ! ؟

نرجو أن ينشأ النظام المالى الاسلامى الصحيح تدريجا باذن الله « وشرط الله أحق وأوثق » كما يقول الرسول ﷺ .

وعلى طريق الاسلام والتدرج فى العودة اليه أهيب بالتجار المسلمين حقا ورجال الأعمال فى كل دول الاسلام أن يبادروا الى انشاء صندوق ويدفعون فيه بثمن الزكاة التى لا تحصلها حكوماتهم .. هذا الثمن المخصص للمصرف السادس من مصارف الزكاة « الغارمين » . ومن مال هذا الصندوق يدفعون الى كل من حلت به كارثة فى تجارته أو زراعته وبشرط أن تتطهر أموال هذا الصندوق فلا يشوبها ربا أو سحت .

ولقد ظهرت فى السنوات العشر الأخيرة^(٧٥) بعض المحاولات لاقامة التأمين الاسلامى نرجو لها التوفيق وألا تتقاعس فى تصحيح ما يشوب هذه التجربة من أخطاء .

كما أشيد بتجربة قامت بها بعض البنوك المصرية عندما وجدت أن أقساط التأمين ضد مخاطر المهنة — أى فقد النقود واختلاس أمناء المخازن أو الصيارف — بلغت عبئا كبيرا على إيراداتها فأنشأت فى دفاترها احتياطيا لمخاطر المهنة تودع فيه نسبة من أرباحها لتغطية هذه المخاطر فهى تستثمر هذا الاحتياطى فى أعمالها فتفيد منه وهى فى نفس الوقت تتحسب لحوادث المستقبل وقد عرف هذا النوع من التأمين باسم « التأمين الذاتى » .. ولعل كل صاحب عمل أو مدير فى مؤسسة اسلامية أن يقتدى بهذه التجربة فى عمله^(٧٦) .

* * *

(٧٥) ابتداء من عام ١٩٧٦ على التحديد .
(٧٦) لمزيد من الايضاح يرجع الى كتاب « التأمين الاسلامى » للمؤلف .